

مجلة

مجمع اللغة العربية

ليبيا

مجلة علمية محكمة

العدد الواحد والعشرون (1446هـ – 2024 م)

شروح الدَّمَامِيني على مُغْنِي اللبيب

د . محمد خليل الزَّرُّوق
(العضو المشارك بالمجمع)

1. الدَّمَامِيني

محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، المخزومي، المالكي، الإسكندري، بدر الدين، المعروف بابن الدماميني[1]. منسوب إلى دَمَامين، وهي: "قرية كبيرة بالصعيد شرقيّ النيل على شاطئه، فوق قُوص"[2].

مولده سنة 763 [3] بالإسكندرية.

تقلَّد وظائف، وقدم القاهرة، ولازم ابنَ خلدون، وتصدَّر بالأزهر لإقراء النحو، ورجع إلى الإسكندرية، وعمل بالحياكة، وصار له دُولاب متَّسع، فاحترقت داره، وركبته ديون، ففرَّ من غرمائه إلى الصعيد، فتبعوه وأحضروه إلى القاهرة، فقام

---

1. له ترجمة في: درر العقود الفريدة 103/3، والسلوك 702/2/4، وإنباء الغَمْر 361/3، والمجمع المؤسس 530، والمنهل الصافي 243/9، والدليل الشافي 583/2، والضوء اللامع 184/7، وبغية الوعاة 66/1، وحسن المحاضرة 510/1، ودرة الحجال 286/2، ونيل الابتهاج 488، وشذرات الذهب 181/7، والبدر الطالع 666، وهدية العارفين 185/2، ومعجم المطبوعات 879، وشجرة النور 240.
2. معجم البلدان 462/2. وقال في ترجمة قوص 413/4: "مدينة كبيرة عظيمة واسعة، قَصْبة صعيد مصر".
3. وفي شذرات الذهب عن بغية الوعاة أن مولده سنة 764، والذي في البغية وغيره ما ذكرتُه.

معه ابن حِجَّة الحموي[1]، وأعانه ناصر الدين بن البارِزِيّ[2]، حتى صلَح حاله. وذُكر لقضاء المالكية، ولم يتم له ذلك.

وحج سنة 819، ثم دخل اليمن في أول التي تليها، وأقرأ بجامع زَبيد نحو سنة، فلم يحصل له إقبال، فركب البحر إلى الهند، فأقبل عليه أهلها، وأخذوا عنه وعظَّموه، وحصَل له دنيا عريضة.

وتوفي في شعبان سنة 827[3]، في كُلْبَرْكا[4] من الهند.

وذكر المقريزي أن ابن خلدون ذكر له أنه ابن خالته[5]. وذكر السخاوي أنه سبط ابن المُنَيِّر (أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري أيضًا، توفي سنة

1. أبو بكر بن علي، ولد نحو سنة 767 بحماة، وعمل بصناعة بالحرير –فله عمل يشبه عمل صاحبنا الدماميني، ويشتركان في صناعة الأدب أيضًا– وقدم القاهرة غير مرة، وراج أمره، ونوَّه به بلديُّه ناصر الدين البارِزي، واتصل بالملوك، وكان إمامًا عارفًا بفنون الأدب، وهو صاحب "خزانة الأدب"، وقد شرح فيها قصيدة له في البديع. توفي بحماة سنة 837. الضوء اللامع 53/11.
2. ستأتي ترجمته عن قليل، إن شاء الله.
3. وذكر في السلوك وإنباء الغمر في وفيات 828، وفي بغية الوعاة أنه توفي سنة 837 أو 838، وذلك خطأ.
4. في أكثر الكتب: كلبرجا، بلا ضبط، وفي درر العقود: كلبركا، وفي الدليل الشافي: كربرجا، ويكتب أيضًا: كلبرجة، وقد استأنست بالضبط الذي يفيده كتابتها بالحروف اللاتينية في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 92/6: Gulbarga.
5. درر العقود 103/3.

683) [1]صاحب الانتصاف من الكشاف[2]، ووجدته صرَّح بأنه جدُّه من قِبَل الأم في المزج[3].

قال ابن حجر: "وكان أحدَ الكَمَلة في فنون الأدب، سريعَ الإدراك، قوي الحافظة"[4].

من أهم مؤلفاته :

• ما وضعه على المغني، وهو ثلاثة كتب: الحاشية المصرية، ولا يعرف لها إلا هذا الاسم، والحاشية الهندية، وقد سماها: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وشرح كبير ممزوج لم يتمه، يسمى: شرح المزج.

• وتعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد، وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك، ألفه بالهند سنة 820[5].

• ونزول الغيث، انتقد فيه مواضع من شرح لامية العجم للصَّفَدي، ألفه في مصر سنة 794[6]، واسم كتاب الصفدي: غيث الأدب الذي انسجم [7].

---

1. بغية الوعاة 384/1.
2. الضوء اللامع 185/7.
3. المزج 46، وتحرف فيه: "جدي من قبل الأم" إلى: "من قبل الإمام".
4. المجمع المؤسس 520.
5. كشف الظنون 406، ونشر في الرياض سنة 1983م فما بعد بتحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدى.
6. كشف الظنون 1538. ونشرته الدار المالكية في تونس سنة 2016م بتحقيق الدكتور عبد السلام سعود. وقبل ذلك حققه في رسالة للدكتوراه: عبد الخالق الزهراني في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة 1413هـ = 1993م.
7. كذا اسمه كما هو معروف وكما في نشرة الدكتور عبد السلام سعود سنة 2021م عن الدار المالكية في تونس، وجاء مختصرًا في الضوء اللامع 185/7، وكشف الظنون 1538: الغيث الذي انسجم (وفي ط الفرقان 148/6) وأما تسميته بالغيث

• والعيون الغامزة، على خبايا الرامزة، وهو شرح لقصيدة الخزرجي [1] في العروض، فرغ من تبييضه بالصعيد في رجب سنة 817 [2].

• ومصابيح الجامع، وهو شرح للجامع الصحيح للبخاري، ألفه باليمن [3]، ويكون تأليفه سنة 820، لأنه دخل اليمن في أول سنة 820، ولم يمكث فيها إلا سنة واحدة، وما في كشف الظنون من أنه كان الفراغ من تأليفه سنة 828 – لا يصح، وهو بعد تاريخ وفاته، ولا يكون إلا تحريفًا، قال السخاوي: "وجُلُّه في الإعراب ونحوه" [4]، وطُبع بأخَرة.

2. تاريخ ما وضعه على المغني

الحاشية المصرية :

قرئ المغني على الدماميني بالجامع الأزهر في أوائل ذي القعدة سنة 817، إلى آخر رجب سنة 818[5]، أي في تسعة أشهر، فكتب حاشية عليه اعتذر

المنسجم كما في طبعته القديمة في مصر سنة 1205هـ وسنة 1305هـ، فأشبه بالخطأ، لأن السجعة لا تتم به.

1. عبد الله بن محمد، الأندلسي، نزيل الإسكندرية، توفي سنة 626. كشف الظنون 830، وهدية العارفين 460/1. وهو أبو محمد، وليس هو أبا الجيش صاحب كتاب آخر في العروض، بيّنه صاحب الأعلام 124/4.
2. العيون الغامزة 277، وكشف الظنون 1136. نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة سنة 1973م بتحقيق الحساني حسن عبد الله.
3. كشف الظنون 549. ونشرته وزارة الأوقاف في قطَر سنة 2009م.
4. الضوء اللامع 185/7.
5. الحاشية المصرية 173ظ (182ظ). وما بين قوسين يشير إلى الترقيم الذي على النسخة، وفيه خطأ ابتدأ من 146و، إذ كتب: 155، واستمر إلى آخرها، والأول يشير إلى الصواب. وذَكَر أيضًا ما يفيد أن المغني قرئ عليه سنة 812. تحفة الغريب (2) 259و.



في أولها وآخرها عن صغرها، وعما قد يكون فيها من غير المحرر – بعذرين: أحدهما ضخامة الكتاب، والآخر تشتُّت البال بما أصابه من نوب الزمان، فكتب هذه الحاشية على عجل.

قال في أولها: "... فإذا المسافة في سلوك طُرقه طويلة، وإذا الفكرة بما هزَّها من نُوَب الخطوب عليلة، فجنحْتُ إلى التقصير بعد الميل إلى التحليق، وآثرت المبادرة إلى تنجيز هذا التعليق، مقتصرًا فيه على المهم فقط، مقتنِصًا من الروض بالزَّهْر الملتقَط"[1].

وقال في آخرها: "... وكان عزمي ألا أبرزها إلا بعد التحرير وتكرير النظر، ولكن لأمر ما جدع قصير أنفه، وذو الضرورة معذور، وأنا على عزم النظر فيها ثانيًا وتحريرها، وزيادة ما يقع بعد هذا، وإصلاح ما لست على وثوق من صحته، والله مقدر الأمور"[2].

تلميذه الزين عبادة:

ويبدو أنه أبرزها مستجيبًا لطلب تلميذه زين الدين عُبادة أو إلحاحه، فقد رافقه إلى اليمن حتى أخذ عنه الحاشية، وفارقه لما توجه إلى الهند[3].

وهو عبادة بن علي بن صالح، زين الدين، الخزرجي، القاهري، المالكي، ولد سنة 777، وتوفي سنة 846، قال ابن حجر: "سمع من شيوخنا، ورافقنا في السماع مدة، ومَهَر في الفقه وغيره، وصار رأس المالكية بأَخَرَة"[4]، وقال السخاوي: "ولم يَخْلُف بعده في المالكية مثلُه، وكان فصيحًا، طلق اللسان،

1. الحاشية المصرية 2و.
2. الحاشية المصرية 173و-173ظ (182و-182ظ).
3. الضوء اللامع 186/7، و17/4.
4. إنباء الغمر 203/4.

حسن التقرير، علامة مبرّزًا في المعقول والمنقول، صالحًا خيّرًا ورِعًا، صُلْبًا في الدين، غاية في التقشُّف، خصوصًا في آخر أمره، سالكًا طريق السلف"[1].

وهذا هو معنى تسمية السخاوي للحاشية المصرية باليمنية، قال: "وكذا عمل تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وهما حاشيتان يمنية وهندية"[2]، ذلك أنه علقها بمصر، وأبرزها باليمن، على أن تسمية "تحفة الغريب" جعلها لما وضعه بالهند.

قلة نسخها:

وبسببٍ من إمساكه لها حتى يحرّرَها قلَّت نُسَخُها، والمعروف منها نسخة دار الكتب المصرية المرقومة برقم: 1757 نحو، وعلى صفحة العنوان منها كتابة أظنها قديمة، تشير إلى نحوٍ من هذا، ففيها: "هذا الشرح نسخة ثالثة من نسخ شرح المغني للدماميني، أحدها شرحٌ مَزَج فيه المتن بالشرح، وهو القطعة الهندية، لم يكمله، وثانيها شرح كامل، وهو المتداول، وهذا شرح ثالث أندر من الأول والثاني، ولم أقف منه على غير هذه النسخة". (الصورة 1).



(1) الحاشية المصرية صورة صفحة العنوان من نسخة دار الكتب المصرية

1. الضوء اللامع 17/4.
2. الضوء اللامع 185/7، وانظر البدر الطالع 666.

ثم رأيت لها نسخة أخرى في مكتبة مراد مُلَّا بإستانبول مرقومة برقم: 1709، وعنوانها: شرح مغني اللبيب، ومقدمتها مختلفة قصيرة، ولكنها هي، وفرغ ناسخها من نسخها في شعبان سنة 830هـ.

وثالثة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة مرقومة برقم: 2157، وعنوانها: تعليق الشيخ الإمام... على مغني اللبيب، ثم زيد فيه فصار: "التعليقة"، وألحق خارج السطر "المصرية"، وجعل لفظ الشيخ: للشيخ، فصار المجموع: "التعليقة المصرية للشيخ...". وفرغ ناسخها من تعليقها سنة 1023هـ. (الصورة 2).



(2) الحاشية المصرية صورة صفحة العنوان من نسخة المكتبة المحمودية

ولم يصرح البغدادي باسم هذه الحاشية إلا مرة واحدة[1]، وأكثر ما يذكر الحاشية الهندية، وذكر شرح المزج بضع مرات، ويقول في مواضع: شرح المغني، ولا يبين، وهو يعني الحاشية الهندية، فيما يظهر.

هل رجع عنها؟

ومن الغريب قول التُّنْبُكْتي: "وقد عمل حاشية على المغني ثم أشهد على نفسه بالرجوع عنها لما دخل الهند، وألف هناك تحفة الغريب"[2]، فليس في الكتابين ما يدل على هذا المعنى، ولا وجدت أحدًا ذكره، وجل ما في الحاشية المصرية في الحاشية الهندية.

وأخذ قولَ التنبكتي صاحبُ شجرة النور وزاده خطأً، فقال: "له حاشية على مغني اللبيب سماها تحفة الغريب، ولما دخل الهند رجع عنها، وألف هناك التحفة البدرية والمزج على المغني، لم يكمُل"[3]، فجعل المرجوع عنه تحفة الغريب، وسمى ما وضعه بالهند التحفة البدرية، وكأنه أخذه من كتاب آخر له سماه: الفاكهة البدرية، جمع فيه من نظمه ونثره[4].

إهداؤها إلى ابن البارِزِي:

وامتدح في أول الحاشية المصرية ناصرَ الدين البارِزِي طويلًا، ووصفه بأنه ناظر دواوين الإنشاء، وكان قد قام معه في محنته، كما تقدم، وجعل تأليفَ الحاشية من أجله، وإهداءَها إلى خزانة كتبه، إذ كان يريد أن يشرح المغني،

1. الخزانة 414/7. أفدته من فهارسه للعلامة الأستاذ عبد السلام هارون، رحمه الله! على أنه أشار إلى موضع آخر هو 67/2، وفيه: "وفي حاشيته على المغني".
2. نيل الابتهاج 489.
3. شجرة النور 240.
4. كشف الظنون 1215.



ويود لو صادف "سوقًا تُنَفِّق مثلَ هذه البضاعة، وزَبُونًا يشدُّ على الفوائد يد الحفظ ويصونها عن [الإضاعة]"، فلما لم يجد ذلك أمسك، حتى لقي هذا المذكور، قال: "فحينئذ ناداني الأمل: ها قد ظَفِرْتَ بما اقترحْتَ، وتيسَّر لك بعد التعب ما إذا نَحَوْتَه استرحت،

وقد وجدتَّ مكان القول ذا سَعة فإن وجدت لسانًا قائلاً فَقُلِ[1]

فحرَّكتُ العزمَ بعد ما سكن، وبعثته على الجد بعد ما أخلد إلى الراحة وركَن، وشرعتُ في شرح هذا الكتاب، ومددْتُ فيما علقتُ منه أطناب الإطناب، فإذا المسافة في سلوك طرقه طويلة، وإذا الفكرة بما هزَّها من نُوَب الخطوب عليلة..."[2] إلخ ما مر نقله.

ولم يرد ذكر ابن البارزي في مقدمة نسخة مراد ملا ونسخة المكتبة المحمودية، وهي مقدمة قصيرة جدًّا إذا قيست إلى الأخرى، ومن الواضح أن للكتاب إبرازتين في الأقل اختلفت المقدمة فيهما، وهذه المقدمة القصيرة بعد التحميد: "أما بعد فهذا تعليق أكتب فيه –إن شاء الله– بعض ما تيسر في هذا الأمد القريب، عند قراءتنا لمغني اللبيب، تصنيف العلامة جمال الدين بن هشام –رحمه الله– من إيراد يتوجه عليه، أو استدراك يتعين الإشارة إليه، أو تعليل ينبغي الاعتناء بتصحيحه، أو بحث يجب الاهتمام بتهذيبه وتنقيحه، أو نقل يخرجه التحرير من رق الغلط، وينظمه في سلك الجوهر بعد أن كان معدودًا من السَّقَط، وقد كنت شرعت في كتابة شرح طويل قصدت أن أجمع به شمل المباحث الغريبة، وأن أحلها [من أبواب] هذا الفن في أفنية رحيبة، ثم رأيت أن المسافة في سلوك طريقه بعيدة غير قريبة، فآثرت تنجيز المبادرة إلى

1. للمتنبي، في ديوانه (بشرح الواحدي) 491.
2. الحاشية المصرية 1ظ–2و، ومكان ما بين المعقوفين خَرْق في المخطوط.

تعليق هذه النكت المختصرة، وتقديم هذه العجالة التي هي على المهم مقتصرة"[1]. (الصورة 3).

3) الحاشية المصرية صورة مقدمة نسخة مراد ملا

وابن البارزي هو محمد بن محمد بن عثمان الحموي، ولد في سنة 769، ولاه المؤيَّد كتابة سر الديار المصرية سنة 815، وبقي فيها مدة دولته، وتوفي سنة 823[2].

وقد كان من أهل العلم والأدب والمروءة، وهذا يفسر قيامه مع صاحبنا الدماميني، قال ابن حجر: "... ثم فَوَّض إليه كتابة السر فباشرها بوجه طلق، وجاه مبذول... وكان شديد العصبية لأصحابه، والأذية لأعدائه... وكان يتوقد ذكاء مع بُعْد عهده بالاشتغال والمطالعة، يستحضر كثيرًا من محفوظاته الفقهية والأدبية وغيرها، وينشد القصيدة التي حفظها من عشرين سنة ولا يتلعثم... ولم

---

1. حاشية مغني اللبيب (مراد ملا) 1ظ، وما بين المعقوفين ساقط منها وثابت في نسخة المكتبة المحمودية المعنونة: التعليقة المصرية.
2. إنباء الغمر 233/3، والمجمع المؤسس 505، والضوء اللامع 137/9، وفيه 188/11: "البارزي: يقال: إنها نسبة لباب إبرز ببغداد، وخُفِّف لكثرة دوره"، وفي القاموس وشرحه: "بارِز: بلد" تاج العروس 6/4.

أر من أبناء جنسه من يجري مجراه" [1]، وقال: "وكان لطيف المنادمة، كبير الرئاسة، ذا طلاقة وبشر وإحسان للعلماء والفضلاء، على طريقة قدماء الكرماء" [2].

شرح المزج:

ووجدته في الحاشية المصرية يذكر شرحًا له على "المغني" بالتعريف، فيقول: الشرح، ولكنه يذكر ذلك على طريقتين:

فمرة بصيغة الماضي أو ما يشعر به، نحو قوله –وذلك أول مرة–: "ذكرت ذلك كله في الشرح"[3]، ويكون الأمر كما ذكر، أو لا يكون كما ذكر، كما قال بعد ذلك بقليل: "وفيه نظر قررناه في الشرح"، ولم أجد ذلك في الشرحين الآخرين، وقال: "وبقية الكلام على هذا الفصل مستوفًى في الشرح" [4]، ولم أجد إلا شيئًا يسيرًا في شرح المزج [5]، حتى إنه ليس فيه ما في الحاشية المصرية، وقال: "أشبعت الكلام على ذلك في الشرح" [6]، وكتب كاتب في الحاشية منه: "تتبعت الشرح من نسخ متعددة فلم أجده عرَّج على هذه الحاشية فضلًا عن إشباع الكلام"[7]، وهو كما قال، فليست المسألة في الحاشية الهندية، وفي شرح المزج شيء يسير من البسط[8].

---

1. المجمع المؤسس 505.
2. إنباء الغمر 233/3.
3. الحاشية المصرية 6ظ.
4. الحاشية المصرية 12و.
5. المزج 57.
6. الحاشية المصرية 12ظ.
7. ومثله في الصفحة نفسها بعد أسطر.
8. المزج 58-59.

ومرة بصيغة المستقبل، نحو قوله: "ونؤخر بسط الكلام عليها (مسألة الكُحْل) إلى الشرح، إن شاء الله"[1]، ولم يزد في الشرح شيئًا على ما في الحاشية، وقوله: "وفي المسألة بحث نؤخره –إن شاء الله– إلى الشرح" [2]، ولم يزد في الشرح شيئًا [3].

وتفسير ذلك –فيما أظن– أنه كان عازمًا على كتابة شرح وافٍ على المغني، وقدَّر أنه كاتبُه، فأراد أن يكون الكتابان متصلين، فوَفَى ببعض ما وعد به، ولم يف بأغلبه، إذ عاجلته المنية قبل إتمام شرحه الكبير المسمى شرح المزج، فشرح نحو ربع الكتاب، ولا شك أنه كان على نية تنقيحه وتكميله، حتى إنه وقع في موضع منه بياض [4].

وهو قد وضع كتابيه بعد الحاشية المصرية في الهند، ولا نستطيع أن نجزم بالسابق منهما في الابتداء، لكنه أتم الحاشية المتوسطة المسماة: "تحفة الغريب، في الكلام على مغني اللبيب" المعروفة بالحاشية الهندية [5]، والمشار إليها باسم الشرح، ولم يتم الشرح الذي أراده واسعًا شاملاً المتن كله، المعروف بالمزج.

الحاشية الهندية:

---

1. الحاشية المصرية 119و–119ظ.
2. الحاشية المصرية 134و.
3. تحفة الغريب 217ظ.
4. المزج 30. وهو مكمل في بعض النسخ بما لا يناسب ما بعده. المزج (نشرة العسيلي) 75.
5. وفي طبقات صلحاء اليمن 343 تسميتها: المُثَنِّي، على كتاب المغني. دلني على ذلك أخي الدكتور محمد الوليد، بارك الله فيه. وليس بمستغرب أن يكون لها غير اسم، فقد وجدت الدماميني يضع للكتاب غير مقدمة.

وفي أول الحاشية الهندية ذَكَر السلطان بالهند أحمد شاه ابن محمد بن مظفَّر، وامتدحه طويلًا، وذكر أنه لما وفد عليه "بقصد الوداع لقضاء الوطر من الرحلة إلى الوطن" أمره أن يعود إلى بلدٍ سماه: "نَهْرَوالة"[1]، وأن يقرئ بها "المغني"، فامتثل أمره، وأقرأ الكتاب، قال: "وشرعت في شرحٍ لهذا الكتاب واسع الأطراف، مشرف على الفن غاية الإشراف، فإذا المدى طويل، والخطب جليل، لا يتم إلا في سنين عديدة، ولا يكمل إلا بعد مدة مديدة، هذا والحنين إلى الوطن يدفع في صدر التأليف [2]، والشوق إلى الولد والوالد يمنع من إطالة التصنيف، مع أني رأيت ميل المتعلمين إلى الاختصار، والاقتصار على الإيجاز فإن أيام العمر قصار، فكتبت هذا الشرح مقتصرًا على الأمور المهمة، معتنيًا بالأشياء التي يحتاج نقصها إلى تتمة" [3].

فترى أنه في الحاشيتين المصرية والهندية يذكر أنه شرع في شرح واسع، ثم يعتذر بطول الكتاب، وقِصَر الزمن، وقلة مواتاة الأحوال، وهذا يفيد أنه في وضعه للحاشيتين كان قد شرع حقًّا في الشرح الكبير الذي لم يتم، وكأنه كان ينوي تنقيحه والزيادة عليه، ولكن لم يُقدَّر له ذلك، حتى إن هذا الشرح بقي بغير مقدمة، والمقدمة تكتب في العادة آخر شيء.

وفي كشف الظنون في الكلام على الحاشية المصرية: "وهو شرح صغير بالقول... وكان تأليفه بمصر، ثم لما رحل إلى الهند شرحه هناك شرحًا أطول منه بقال أقول أيضًا، وذكر فيه قاضي القضاة البارزي ناظر ديوان الإنشاء

---

1. رأيته مضبوضًا في تحفة الغريب 66ظ، قال: "وقد وقفت على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكشاف رأيت غالبها بنَهْرَوالة من هذه البلاد". ويأتي في بعض النسخ لفظ "شهر" قبل اسم البلد، ومعناه: مدينة بالفارسية.
2. دفع في صدره: صده وزجره، ذكر صاحب الأساس هذا الأسلوب ولم يفسره.
3. تحفة الغريب 1ظ-3و.

وفرغ منه سنة 818، ثم شرحه ثالثًا بإيضاح المتن بالمداد الأحمر حتى وصل إلى حرف الفاء، ولم يكمُل، ولو كمَل لكان أحسن الشروح كلها"[1].

والتاريخ المذكور للفراغ من الحاشية الهندية المسماة تحفة الغريب – غير صحيح، لأنه تاريخ الفراغ من قراءة المغني عليه في الجامع الأهر، كما سلف.

3. الحاشية المصرية

أغراض الدماميني في مقدمته:

ذكر الدماميني في مقدمته الطويلة من الحاشية المصرية عدة معان:

1– فبيَّنَ أولاً مزايا كتاب المغني، وهي عنده: دقة النظر، وجَمْع المسائل المتفرقة في سياق واحد، ونَقْد ما يورده، وإتقان بناء الكتاب في جملته وتفصيله، وإفادة الطالب بمفاتيح صناعة الإعراب. قال: "... فلا يخفى أن الكتاب المسمى بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب للشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام –شَكَر الله سعيه الجميل، وبلَّغه من الرحمة والرضوان غايةَ التأميل!– كتابٌ اشتمل على دقيق الأنظار وآيات المباحث، وأسفر عن وجوه يهيم بها نظر الباحث، ولم يتشبَّثْ بأهداب المسائل بل جمع بين أطرافها، ولم يوردها كيف اتفق بل أنعم النظر فيها على اختلافها، قد أحسن في التفاصيل والجمل، وتسنَّمَت الألحاظُ درجات سطوره إلى أن وصلت بلوغَ الأمل، وأودعه تقريراتٍ تصرّح بأسرار هذه الصناعة ولا تَكْني، وأحال الطالب عليه بنُجْح المطلب وأحسنُ ما تكون الْحَوَالة على المغني".

2– ثم بيَّن مناقصه، وهي عنده: المبالغة في الاعتراض على المتقدمين، وتراكيب قلقة، ومسائل مشكلة. قال: "إلا أنه –رحمه الله!– بالغ في اعتراضه،

1. كشف الظنون 1752.

وجعل رشق السهام إلى نحو المتقدمين من أكبر أغراضه، وكثيرًا ما توجد فيه تراكيب قلقة، وأبواب إذا طرقها فهم الطالب وجدها مغلقة".

3- ثم بين غرضه من التعليق عليه، وجعله هذه الأشياء:

1. مناقشة نقده للمتقدمين.
2. وتكميل مباحثه.
3. وبيان محاسنه.
4. وحل مشكلاته.
5. وشرح شواهده.

قال: "وقديمًا كنت أودُّ لو شرحتُه شرحًا أحرّرُ فيه نقودَه، وأورد فيه من المباحث ما يستعذب الذوقُ السليم ورودَه، وأُحكمُ بتأسيس الإتقان قواعدَ مبانيه، وأجلو على مِنَصَّة الحسن وجوه معانيه، وأودعه من سحر البيان ما ينفُث في عُقَد المشكلات فيحلُّها، وأورد فيه من المعاني ما تعمُر به بيوت الشواهد حين تحلُّها" [1].

4- ثم ذكر ما سلف نقل بعضه من أنه كان يود لو يجد السوق الذي تنفُق فيه مثلُ هذه البضاعة، فلما لم يجد أمسك حتى لقي ناصر الدين البارزي، فشرع في شرحِ الكتاب شرحًا واسعًا، ولكن عاقه عن المضي فيه شيئان: أن الكتاب واسع، وأن الذهن منشغل، فأنجز هذا التعليق مقتصرًا فيه على المهم.

تحقيق ألفاظ المتن:

وفي هذا التعليق الصغير كثير من الفوائد التي تخدم الكتاب، ومنها نظرات في تحقيق متنه، وأذكر لهذا خمسة أمثلة، أحدها يتعلق بأسلوب المؤلف،

---

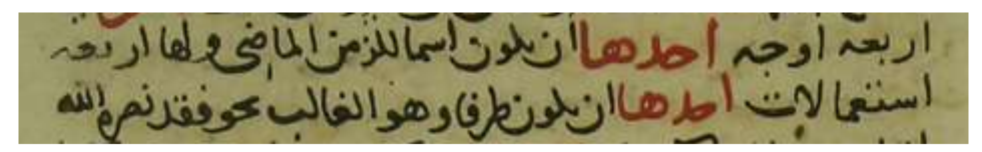
1. الحاشية المصرية 1ظ-2و.

والثاني بسهوه، والثالث بالشواهد، والرابع بالمعنى، والخامس من خطأ الدماميني:

1- في المطبوع (نسخة المبارك): "إذ: على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات" [1].

وفي الحاشية: "قوله: أربع استعمالات، وفي بعض النسخ: أربعة، ووجه الثانية أن مفرد استعمالات استعمال، فهو مذكر، ولا إشكال، ووجه الأربع أن يقال: إما أن يكون باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعًا لاستعمالة لا لاستعمال. ويرجح الأربعة قوله: أحدها والثاني والثالث والرابع، كلها بالتذكير. ويحتمل أنه ذكر وأنث باعتبارين" [2].

واختلفت في هذا النسخ، فالظاهر أنه سبق قلم من المصنف، بقي في نسخ، وأُصلح في نسخ، وفي نسخة تلميذه المقدسي وعليه خط المصنف بإجازته سنة 760 أي قبل وفاته بنحو سنة: "أربعة"، وكأن بها أثر تغيير (الصورة 4).


اربعة اوجه احدها ان تكون اسما للزمن الماضي ولها اربعة
استعمالات احدها ان تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله

(4) مغني اللبيب نسخة تلميذ المصنف المقدسي (ق 33و)

2- وقال عند بيت أبي نواس:

إن مَن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ [3]

---

1. المغني 111.
2. الحاشية المصرية 30ظ.
3. المغني 159، والبيت في ديوان أبي نواس (نشرة أحمد الغزالي) 493، (ونشرة جمعية الألمان) 315/1، وروايته:

"في كثير من نسخ هذا الكتاب: ثم ساد، وبعضها مقروءة على المصنف وعلى ولده[1]، والصواب إثباتها (أي قد)، كما هو في بعض النسخ، لضرورة إقامة الوزن" [2]. وهذا أيضًا من سهو المؤلف فيما يبدو، وهو في نسخة المقدسي المذكورة بسقوط (ثم). (صورة 5).



(5) مغني اللبيب نسخة المقدسي عند بيت أبي نواس: إن ساد ثم ساد أبوه (ق 46ظ)

3- أنشد ابن هشام بيت الحماسي:

فليت لي بهمُ قومًا إذا ركبوا   شنُّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكْبانا[3]

قل لمن ساد ثم ساد أبوه   قبله، ثم قبل ذلك جدُّه

1. ال البغدادي: "وأوله مغير قد اشتهر بالتغيير، وهو أول أبيات سبعة لأبي نواس (وأنشدها)... مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر... عم هارون الرشيد". شرح أبيات المغني 40/3-41، ومثله في الخزانة 41/11. وفي الديوان أنه من مدائح إبراهيم بن عبد الله الحَجَبي. وهو إبراهيم بن عبد الله بن عثمان بن طلحة العبدري، ولَّاه هارون اليمن، وقُتل بمكة أيام المأمون. نسب قريش 252. والحَجَبي نسبة إلى حِجابة بيت الله الحرام، وكانت في قوم هذا. اللباب 342/1.
2. محمد بن عبد الله (-799)، نحوي أيضًا. إنباء الغمر 540/1.
3. الحاشية المصرية 40و. والبيت غير منقوص في نسخة المبارك.
4. البيت من أول كلمة في الحماسة، وأول الإنشاد: "وقال بعض شعراء بَلْعَنْبر". شرحُها للمرزوقي 22/1. قال التبريزي: "واسمه قريط بن أنيف"، على صيغة التصغير في الاسمين. شرحُها للتبريزي 5/1. وقال الأعلم -آخذًا من ابن جني: "ويقال: إنها لأبي الغُول الطُّهَوي". شرحها للأعلم 357/1.

وهو في المطبوع (المبارك) هكذا: شنوا، بالنون، وتفسير الدماميني وما نقله عن ابن جني فيه يدل على أنه: شدوا، بالدال [1]. وقال الدماميني في شرح المزج: "ويروى: شنوا بالنون" [2]، وقال الشُّمُني في رواية شدوا: "وهو الغالب في نسخ المغني" [3]، وهو كذلك في نسخة المتحف البريطاني التي فيها المغني بصورتين قبل الزيادات وبعدها وكتبت سنة 760 (صورة 6)، وهذا يدل على أنه مغيَّر من بعدُ بيد غير المؤلف.

(6) مغني اللبيب نسخة المتحف البريطاني عند بيت الحماسة: فليت لي بهم قوما (ق28)

4- وأنشد ابن هشام قول الفرزدق في مراعاة معنى " كل" أو لفظها:

وكلُّ رفيقَيْ كلِّ رَحْلٍ -وإن هما تعاطَى القنا قَوْمَاهما- أخوان [4]

وفسَّره على أنه: تعاطى القنا قومًا - هما أخوان، ووجَّهه بتوجيهين: أن يكون تعاطى مسندًا إلى ألف الاثنين، وحذفت لامه للضرورة (فحقه أن يكتب

1. الحاشية المصرية 37ظ.
2. المزج 218.
3. المنصف من الكلام 218/1.
4. المغني 252، ورسم فيه كما أثبتُّه على غير مراد المؤلف منه. قال البغدادي: "وهذا البيت على وضوح معناه قد حرّفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات بتنوين قوم، وزعم أنه مفرد منصوب، فاختل عليه معنى البيت وإعرابه، فاحتاج إلى أن صححه بتعسفات وتمحلات كان غنيًّا عنها... وتبعه على هذا التحريف ابن هشام... ولخص كلامه من غير أن يعزوه إليه". الخزانة 573/7. والبيت في ديوانه 870، من قصيدته في ضيافة الذئب. وتنظر المسائل البغداديات 443.

بالألف إذًا)، وأن تكون الألف لام الفعل، وتوحيد الضمير على أن الفريقين كثير في المعنى.

قال ابن هشام: "ثم حمل على اللفظ (أي في الإخبار عن " كل")، إذ قال: هما أخوان".

قال الدماميني: "قوله: ثم حُمل على المعنى، إذ قال: هما أخوان. وفي نسخة: على اللفظ. أما نسخة ثم حمل على المعنى فظاهرة، لأن معناها بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى... وأما نسخة: ثم حمل على اللفظ فظاهرها مشكل، لأن لفظ كل مفرد مذكر... وجوابه أن المراد لفظ المضاف إليه كل" [1].

فأصل الدماميني: حُمل على المعنى، قال الشُّمُنِّي: "ولم أر هذه النسخة التي أصَّلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند إقرائنا لهذا الكتاب وزيادتها على عشر"[2]. وفي النسخة المنسوبة إلى خط المصنف: على اللفظ.

5- قال ابن هشام في بعض استعمالات عسى: "والأول قليل كقوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب"[3]

---

1. الحاشية المصرية 62ظ.
2. المنصف من الكلام 23/2.
3. المغني 203. والبيت لِهُدْبة بن الْخَشْرَم في ديوانه 59.

وفي الحاشية المصرية: "والأول كقول القائل" [1]. وهو خطأ، لأن المصنف قال بعد: "والثالث أقل"، وهو مخالف لما في الحاشية الهندية، والمزج، والشُّمُنِّي، وغيرهن [2].

شرح المتن:

يغلب على هذه الحاشية لصغرها العناية بنقد كلام المؤلف، وبيان مشكلات الكتاب، لا بشرحه وبيان مقاصده.

وقد فسر ألفاظ ديباجة الكتاب، وأما سائره فليس فيه غريب يُفَسَّر، إلا أن يكون في شاهد.

بيان المقاصد:

وبيان مقاصد المؤلف أيضًا قليل، كما ذكرت، ومن أمثلته:

1- عند قول ابن هشام: "وأنْ هذه (المخففة من الثقيلة) ثلاثية الوضع، وهي مصدرية أيضًا، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافًا للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئًا" [3] - قال الدماميني: "فائدة الإتيان بقوله: زعموا أنها لا تعمل، بعد قوله: خلافًا للكوفيين - رفعُ ما قد يُتوهم من أن خلافهم راجع لجميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع، وأنها مصدرية، وأنها تنصب الاسم وترفع الخبر" [4].

---

1. الحاشية المصرية 51و.
2. تحفة الغريب 66ظ، والمزج 302، والمنصف من الكلام 302/1، وانظر حاشيتي الدسوقي 164/1، والأمير 133/1.
3. المغني 47.
4. الحاشية المصرية 13و.

2- وبعده في هذه المسألة عند قوله: "وشرط اسمها أن يكون ضميرًا محذوفًا، وربما ثبت" [1] – قال الدماميني في الحاشية التي تلي السابقة: "ينبغي أن يكون الضمير المستكن في (ثبت) عائدًا على اسمها، لا على المحذوف، لأن الضمير المحذوف يلزم كونه ضمير شأن، والثابت في الضرورة غيره، هذا إن قلنا برأي ابن الحاجب وجماعة، وأما إن قلنا بأن الشرط كون اسمها في الغالب ضميرًا محذوفًا، سواء كان ضمير شأن أو غيره [2]، كما هو ظاهر كلام ابن مالك، فيصح عود الضمير المستكن في (ثبت) – على قوله: ضميرًا محذوفًا، وهذا الذي ينبغي أن يُعتَمَد، فإنه رأي المصنف [3]، صرَّح به عند الكلام على (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع"[4].

وتوضيحه: أن هناك فرقًا بين المَعادَيْن للضمير، فالمعنى إما أن يكون: وربما ثبت الاسم، وإما أن يكون: وربما ثبت الضمير، ويرجِّحه أن رأي ابن هشام عدم اشتراط كينونته ضمير شأن. هذا مراد الدماميني. ويظهر لي أنه لا فرق، لأن المَعادَيْن لا يدُلاَّن على أنه ضمير شأن أو غير ضمير شأن.

3- وقول ابن هشام في بحث (حتى) عند قول الشاعر:

عَمَمْتَهمْ بالنَّدَى حتى غواتُــِهمُ فكنتَ مالِك ذي غَيٍّ وذي رشَد [5]

1. المغني 47.
2. للشارح بحث في العطف بأو بعد سواء، ذكره في التعليق على فصل (أم) من المغني. الحاشية المصرية 18ظ.
3. المغني 404.
4. الحاشية المصرية 13و.
5. لم يعرف قائله.

إن الرفع فيه شاذ، لعدم ذكر الخبر، "ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه"[1]، فبيَّن الدماميني أن معنى تهيئة العامل للعمل صلاحه للعمل فيما بعد (حتى)، وقطعُه عنه كان بالرفع من غير أن يكون له خبر ملفوظ به [2].

4- وقوله في تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور بفعل أو وصف، في ترجيح مَن قدَّر الوصف بأن تقليل المقدَّر أولى-: "وليس بشيء، لأن الحق أنا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف"[3]، فوضَّحه الدماميني بأنهم ظنوا أن المقدر الفعل وفاعله، في عبارة مبسوطة، ووصف كلام المصنف بأنه: " كلام حق" [4]، وهو قلما يصرح بتأييده.

5- وفي القاعدة الرابعة من الباب الثامن ذكر ابن هشام أن قوله –تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ [5] من مراعاة اللفظ، و﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ [6] من مراعاة المعنى [7]، فبيَّن الدماميني أن مراعاة اللفظ في الأول من جهة أن المنادى مخاطب، ولكن روعي لفظ ﴿الذين﴾ وهو اسم ظاهر، فقال: ﴿آمنوا﴾، لا (آمنتم)، ومراعاة المعنى في الثاني من جهة أن ﴿تجهلون﴾ صفة لـ ﴿قوم﴾، ومقتضى الظاهر أن يقال: قوم يجهلون، ولكنه راعى معنى الخطاب في: ﴿أنتم﴾ [8].

---

1. المغني 175.
2. الحاشية المصرية 44و.
3. المغني 584.
4. الحاشية المصرية 119ظ.
5. سورة البقرة الآية 104 ومواضع كثيرة.
6. سورة النمل الآية 55.
7. المغني 902.
8. الحاشية المصرية 172ظ (181).

تكميل المباحث:

ويكمِّل في أحيان قليلة مباحثه، ومن ذلك:

1- في بحث (إما) عند قوله -تعالى-: ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا﴾[1]، ذكر ابن هشام أن انتصاب الاسمين على الحال المقدرة [2]، فبيَّن الدماميني صاحب الحال، وهو الهاء من ﴿هديناه﴾، وبيَّن كيفية كونها مقدرة هنا، وذكر عن الزمخشري جواز كون صاحب الحال ﴿السبيل﴾، فيكون مجازًا [3].

2- وفي بحث (إذا) ذكر إسناده بقصيدة حازم القَرْطاجَنِّي في النحو، وذَكَر أول القصيدة، وشرَح ما لم يشرحه المصنف، وزاد منها أبياتًا في المسألة لم يذكرها[4].

3- وفي بحث التاء المفردة ذكر معنى: (أرأيتَك) ومأتاه واستعماله[5]، ولم يفسِّره المصنف هنا[6]، وفسَّره في بحث الكاف المفردة بـ (أخبِرْني)، فحسب، وأوسع الكلام على الخلاف في إعرابه هناك[7].

1. سورة الإنسان الآية 3.
2. المغني 86.
3. الحاشية المصرية 24ظ.
4. الحاشية المصرية 32ظ-34و، والمغني 123.
5. الحاشية المصرية 40و.
6. المغني 157.
7. المغني 240 .

4- وفي بحث حذف التنوين من العلَم الموصوف بـ (ابن) مضافًا إلى علم[1] كمَّل الدماميني البحث بذكر حذف ألف ابن في الخط في هذه الحالة[2]، نقله عن ابن الحاجب في أماليه[3].

الدفاع عن المصنف:

ويدفع في أحيان قليلة عن المصنف اعتراض منتقديه، ومن ذلك: أن المصنف أبعد أن تكون الهمزة للنداء في قراءة التخفيف من قوله -تعالى-: ﴿أَمَنْ هو قانتٌ آناء الليل﴾[4] - بأنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) [5]، فاعترضه ابن الصائغ بأنه لا يظهر، "فكم في القرآن من منفرد لم يقع إلا في محل واحد، كـ ﴿ضِيزَى﴾ [6] و﴿الزَّبانية﴾ [7] و﴿العِهْن﴾ [8]"، فدفَعَه الدماميني

---

1. المغني 844 .
2. الحاشية المصرية 167و (176).
3. أمالي ابن الحاجب 739/2.
4. سورة الزمر الآية 9.
5. المغني 18.
6. سورة النجم الآية 22.
7. سورة العلق الآية 18.
8. سورة القارعة الآية 5.



بأنه لا مشابهة بين ما ذَكَر وما البحث فيه، فالهمزة لفظ تردَّد بين معنيين، وليس كذلك ما ذَكَر [1].

وصْل بعض الكتاب ببعض:

ويظهر لقارئ الحاشية أن الدماميني محيط بالكتاب حتى إنه يصل مواضع فيه ببعض، على ضخامته، وتشعب مسائله، على سبيل الإيضاح، أو لرجوع المصنف عما ذكره أولًا، أو على سبيل بيان التناقض:

1- ومن الصنف الأول أن الدماميني أوضح إعراب بيت هُدْبة بن الْخَشْرَم:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ [2]

وأشار إلى أن المصنف بيَّن الوهم في إعرابه في الباب الخامس، في الجهة السادسة، في النوع الخامس منها [3]، ذلك أن اسم (يكون) ليس (فرج)، ولكنه ضمير (الكرب)، لئلا يكون الضمير في جملة الخبر لأجنبي عن الاسم، و(فرج) مبتدأ خبره (وراءه)، والجملة خبر (يكون).

2- ومن الصنف الثاني أن المصنف قرر أن المقدَّر في شبه الجملة يقدَّر مقدَّمًا كسائر العوامل مع معمولاتها، إلا أن يعْرِضَ ما يقتضي تأخيرَه، كما في نحو: في الدار زيد، لأن الأصل في الخبر التأخير [4]، ثم رجع عن ذلك في فصل الحذف، في البحث المعنون: بيان مكان المقدر، قال: "وكنا قدمنا في نحو: في الدار زيد – أن متعلق الظرف يقدَّر مؤخرًا عن زيد، لأنه في الحقيقة الخبر... ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّمًا لمعارضة أصل آخر، وهو أنه

1. الحاشية المصرية 6ظ.
2. المغني 203، والبيت في ديوانه 59.
3. الحاشية المصرية 51و، والمغني 754.
4. المغني 587.

عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول..." [1]، وقد دل الدماميني على هذا الرجوع[2].

3- ومن الصنف الثالث أن المصنف اعترض تجويز الزمخشري أن تكون (كم) في قوله تعالى: ﴿سل بني إسراءيل كم آتيناهم من آية بينة﴾ [3] خبرية - بأنه لم يَذْكُر النحويون أن (كم) الخبرية تعلِّق [4]. وبيَّن الدماميني أن المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الثاني عشر منها ذكر أن (كم) الخبرية تعلّق خلافًا لأكثرهم [5].

الشواهد الشعرية:

ليس للمُحَشِّي طريقة واحدة في الكلام على الشواهد الشعرية، لأن طبيعة منهج الحاشية الوقوف عند بعض المواضع من المتن والتعليق عليها، فهي لا تشمل الكتاب كله، ولا تلتزم بطريقة واحدة في الصلة به، فمرة تكون شرحًا وإيضاحًا، ومرة تكون نقدًا ومخالفة، ومرة تكون تكميلًا وزيادة، وهكذا هي مع الشواهد، فشواهد كثيرة يجاوزها بغير تعليق، كما يجاوز مقادير كبيرة من المتن، وشواهد يباحث فيها المصنف في الاستشهاد والتوجيه، وشواهد ينسبها إلى قائليها، وشواهد يكملها بشطرة أو بيت أو أكثر، وشواهد يفسر بعض مفرداتها، أو يستعمل مع الشاهد الواحد غير طريقة مما ذكرت.

1- فأول بيت مستشهَد به في الكتاب - وهو:

---

1. المغني 799، وهذا البحث كله لا طائل تحته.
2. الحاشية المصرية 120ظ.
3. سورة البقرة الآية 211.
4. المغني 657، والكشاف 254/1.
5. الحاشية المصرية 135و، والمغني 768.

إذا قيل: أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً أشارت كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ [1]

– اقتصر المصنف على شطره الثاني، فذكر الدماميني شطره الأول، ونسبه إلى صاحبه [2]، وهو الفرزدق [3]، ولم يزد.

2– وفي البيت الثاني:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ [4]

ذكر شطره الأول، ولم يورده المصنف، وشرَح نزع الخافض فيه، وذكر أن (لَدْن) صفة للرمح، وأن معنى (عسل) اهتز، وأن الضمير في (فيه) للهز، وأن (في) للمصاحبة، ولم ينسب البيت. وذكر فائدة فيه، وهي أن الشيوخ اعتادوا لتمرين الطلاب أن يسألوا عن الصلة بين شيئين متباعدين في الظاهر، ووضَّحه بالجمع بين بيتٍ وآية، ومن ذلك أن ابن جني سأل بعض الطلبة عن الجامع بين قولك: اختصم زيد وعمرو، والبيت الذي معنا، فلم يُجِب، فذكر له أنه استعمال الشيء على غير أصله، ففي البيت نصب (الطريق) وهو ظرف مختص لا يستعمل إلا بـ (في)، وفي المثال استعمال الواو للمعية، وهي تستعمل فيما يحتمل سبق أحد المتعاطفين والمعية، كما في نحو: جاء زيد وعمرو[5]، ولم يوافق الدمامينيُّ ابنَ جني على هذا، لأن الواو لمطلق الجمع،

---

1. المغني 15. وذكر البغدادي أن (قبيلة) فيه منصوب. الخزانة 118/9.
2. الحاشية المصرية 5و.
3. في ديوانه 520.
4. المغني 15. والبيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، مخضرم، أسلم وليس له صحبة. الخزانة 86/3. والبيت في شرح أشعار الهذليين 1120/3، وتخريجه في مستوفى حواشي كتاب الشعر 338/2.
5. الحاشية المصرية 5و. والقصة في الخصائص 319/3.

واستعمالها هنا للمعية على أصله، لأن المعية أحد أنواع الجمع. هذا ما يُفهَم من كلامه.

3- وجاوز البيت الثالث بيت امرئ القيس:

أفاطمَ ، مهلاً، بعضَ هذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمي فأجملي[1]

4- والبيت الرابع نسبه ابن هشام إلى أبي ذؤيب الهذلي، وهو:

دعاني إليها القلب، إني لأمره سميع، فما أدري أرشدٌ طِلابُها؟ [2]

مستشهِدًا به على حذف المعادِل في الاستفهام بالهمزة، فتقديره: أم غي، وأجاز ألا يُقَدَّر، على أنه مثل: ما أدري هل طلابها رشد؟ ولم يذكر الدماميني فيه إلا أن ابن الطَّراوة يرى وجوب ذكر المعادل مع الهمزة أو تقديرِه إن لم يذكر [3]، وأن مراد ابن هشام أنها في البيت محتمِلة لطلب التصديق، فلا تقتضي معادلاً [4].

5- وجاوز البيت الخامس بيت عمر بن أبي ربيعة، وقد نسبه المصنف إليه، وهو:

فوالله ما أدري -وإن كنت داريًا- بسبع رَمَيْنَ الجمر أم بثمان؟! [5]

مستشهِدًا به على حذف همزة الاستفهام مع (أم).

6- والبيت السادس بيت الكميت، وقد نسبه المصنف إليه، وهو:

---

1. المغني 17، وهو في ديوانه 12.
2. المغني 18، وهو في شرح أشعار الهذليين 43/1، والرواية فيه: عصاني، وذَكَر أن رواية أبي عمرو: دعاني.
3. لم أجد رأي ابن الطراوة في مصادري. وهو سليمان بن محمد (-528) نحوي أندلسي. بغية الوعاة 602/1.
4. الحاشية المصرية 6ظ.
5. المغني 20، وهو في ديوانه 266.

طربتُ، وما شوقًا إلى البيض أطربُ   ولا لعبًا مني، وذو الشيب يلعبُ؟![1]

مستشهدًا به على حذفها من غير ذكر (أم). ولم يذكر فيه الدماميني إلا أن ذلك غير متعين، لاحتمال أن يكون المحذوف حرف النفي للقرينة، وذكر له شاهدًا [2]، يريد أنه يحتمل أن يكون المعنى: وذو الشيب لا يلعب.

بيان المصادر:

ويبيِّن في مواضع عديدة مصادره، ومن ذلك:

1- الإشكال وجوابه في أبيات ذي الرمة التي أولها:

تقول عجوز مَدْرجي مترِوّحًا   على بابها من عند أهلي وغاديا [3]

ذلك أن فيها السؤال بالهمزة و(أم)، والجواب بـ (لا)، لا بالتعيين، فبيَّن الدماميني أن ذلك مسطور في شرح الجمل لابن عصفور[4]، وما بقي من شرحه للجُزُولية، وفي شرح كتاب سيبويه لابن الصفَّار[5].

2- وامتناع الصفة والاستئناف البياني –وهو المبني على سؤال مقدر– في قوله –تعالى –: ﴿لا يسْمَعون إلى الملأ الأعلى﴾ [6]، بعد قوله: ﴿وحفظًا من

1. المغني 20، وهو في شرح هاشميات الكميت 43.
2. الحاشية المصرية 7ظ.
3. المغني 63، والأبيات في ديوانه 1311/2.
4. شرح الجمل لابن عصفور 487/2.
5. الحاشية المصرية 17ظ. والصفار قاسم بن علي (بعد –630) نحوي أندلسي. بغية الوعاة 256/2.
6. سورة الصافات الآية 8. وقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالتشديد، والباقون بالتخفيف. النشر 356/2.

كل شيطان مارد﴾ [1]، لفساد المعنى، ووجوب أن يكون استئنافًا بيانيًّا. بين الدماميني أنه مأخوذ من الكشاف [2].

3- واستشهاده بالبيت:

أقول له: ارحل، لا تقيمنَّ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مُسْلِما [3]

على أن (لا تقيمن) بدل من (ارحل)، لأنه أوفى بتأدية المعنى، لأنه يدل على إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة. بين الدماميني أن هذا مأخوذ من تلخيص المفتاح للقزويني [4]. أقول: والاستشهاد قبله بقوله –تعالى–: ﴿واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون. أمدكم بأنعام وبنين. وجنات وعيون﴾ [5] – على المسألة نفسها من التلخيص أيضًا.

4- كلامه على قوله –تعالى–: ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾ [6]، قال الدماميني: "هذا الفصل برمته مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه، فلنورده على ما هو عليه" [7].

---

1. سورة الصافات الآية 7.
2. الحاشية المصرية 103ظ، والمغني 501، والكشاف 35/4.
3. المغني 557، والبيت لم يعرف قائله، وأقدم ما وقفت عليه فيه: مفتاح العلوم 266.
4. الحاشية المصرية 113ظ، والتلخيص 184.
5. سورة الشعراء الآيات 132-134.
6. المغني 560. والآية في سورة الكهف الآية 77.
7. الحاشية المصرية 115و، وأمالي ابن الحاجب 217/1.

5- قول المصنف في تعلق الظرف بالفعل الناقص: "من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك... والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس" [1]، قال الدماميني: " كذا في التسهيل، لكنه عبر بالأصح" [2].

6- تفسير المصنف لمعنى الصلاة في قوله -تعالى-: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾[3] بالعطف [4]، قال الدماميني: "هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي في نتائج الفكر"[5]. وتعبير الدماميني فيه قصور، لأن السهيلي لم يختر هذا الرأي من آراء عرضها، بل ذهب إليه على أنه من تحقيقه وتحصيله، حتى إنه قال: "لما كانت مسألة لم يوجد لأحد فيها كلام يوصل إلى التحقيق - أطلنا الكلام رغبة في البيان، وحرصًا على الإفهام" [6]. والحق أن ابن هشام زاد الرأي إيضاحًا بذكر أوجه في استبعاد القول الشائع في تفسير الصلاة بالرحمة من الله، والاستغفار من الملائكة، والدعاء من الآدميين - لم يذكرها السهيلي كلها.

7- توجيه المصنف لقوله -تعالى-: ﴿ولا تقولَنَّ لشيء: إني فاعل ذلك غدًا. إلا أن يشاء الله﴾ [7]، قال الدماميني: "هذا الكلام مأخوذ من كلام ابن الحاجب في الأمالي، فلنورده برمته"[8].

---

1. المغني 570.
2. الحاشية المصرية 118و، والتسهيل 53.
3. سورة الأحزاب الآية 56.
4. المغني 791.
5. الحاشية المصرية 159و (168)، ونتائج الفكر 59.
6. نتائج الفكر 60.
7. المغني 837. والآيتان في سورة الكهف الآيتان 23-24.
8. الحاشية المصرية 165ظ (174)، وأمالي ابن الحاجب 196/1.

انتقاد الألفاظ:

انتقاد كلام المصنف هو معظم الحاشية، وغرضها الأول، وبعضه في انتقاد الألفاظ، وهو قليل بالقياس إلى انتقاد الأغراض.

1- فمن ذلك قول ابن هشام في الديباجة: "وهأنا بائح بما أسررته" [1]، فأدخل (ها) التنبيه على ضمير الرفع المنفصل وليس خبره اسم إشارة، ذكر الدماميني أنه استَعمل ذلك ثلاث مرات في هذا الكتاب، هنا، وفي الجهة الأولى من الباب الخامس، إذ قال: "وهأنا مُورد بعون الله أمثلة" [2]، ومثله في الجهة الثانية [3]، مع أنه ذهب إلى منعه في الكلام على (ها) منه [4]، وفي حواشيه على التسهيل [5].

2- وقوله في الديباجة أيضًا بعد ما سلف: "مفيدٌ لما قرَّرتُه" [6]، فيه إدخال لام التقوية على ما هو متعد إلى اثنين، منعه ابن مالك، كما نقل المصنف[7]، وأجاب الدماميني بأن ما مَنَعه ما يُذكَر فيه المفعولان، وهنا ذُكر أحدهما [8]، يعني أن الممنوع نحو: أنا معطٍ لزيد دينارًا، لا نحو: أنا معطٍ لزيد، أو معطٍ للدينار.

3- وقوله في مبحث (إذا) في قوله تعالى: ﴿وإذا تُتْلَى عليهم آياتنا بينات

1. المغني 13.
2. المغني 686.
3. المغني 698.
4. المغني 456.
5. الحاشية المصرية 4ظ.
6. المغني 13.
7. المغني 287، وهو في شرح الكافية الشافية 803/2.
8. الحاشية المصرية 4و.



ما كان حُجَّتَهم﴾[1]: "وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء"[2]، فأدخل اللام في جواب (إن)، قال: "وسيأتي له مثله"[3]، ونبه من ذلك على مواضع[4].

4- وقوله في مبحث السين في نقد قول بعضهم في قوله -تعالى-: ﴿ستجدون آخرين﴾[5]: "إن السين قد تأتي للاستمرار"، واستدل عليه بقوله -تعالى-: ﴿سيقول السفهاء﴾[6]، قال ابن هشام: "وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون... ثم ولو سلم فالاستمرار إنما استُفيد من المضارع"، قال الدماميني: "لا محل للواو (أي في ولو)... والظاهر أنها زائدة"[7]. وهذه الواو ليست في نسخة المبارك من المغني[8]، ولا في حاشية الأمير [9]، وهي في نسخة المقدسي (صورة 7)، ونسخة المتحف البريطاني (صورة 8)، وفي حاشية الدسوقي[10].

1. سورة الجاثية الآية 25.
2. المغني 133، والجواب عنده محذوف، تقديره: عمدوا إلى الحجج الباطلة.
3. الحاشية المصرية 36و.
4. انظر المغني 162 = والحاشية المصرية 40ظ، والمغني 555 = والحاشية المصرية 113و، والمغني 740 = والحاشية المصرية 147ظ (156).
5. سورة النساء الآية 91.
6. سورة البقرة الآية 142.
7. الحاشية المصرية 46ظ.
8. المغني 184.
9. حاشية الأمير 122/1.
10. حاشية الدسوقي 150/1.

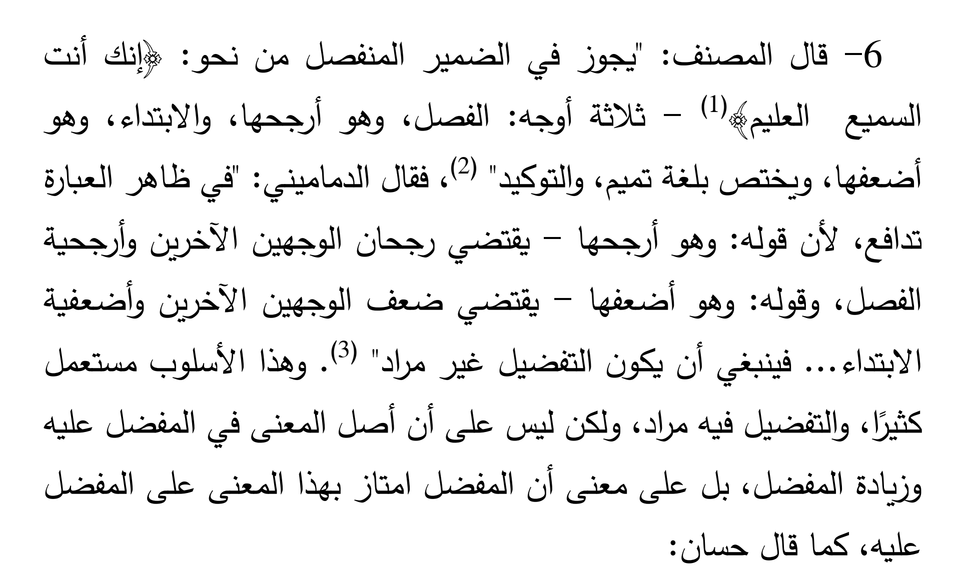
(7) مغني اللبيب نسخة المقدسي (ق 55و)

(8) مغني اللبيب نسخة المتحف البريطاني (ق 37)

5- لَحَّن المصنفُ أن يقال: (لا غير)[1]، ولم يسلِّم له الدماميني ذلك، وقال: "وقد وقع للمصنف مواضع في هذا الكتاب استعمل فيها لا غير، فيكون قوله هنا شاهدًا عليه بارتكاب اللحن"[2]. وفي موضع آخر قال الدماميني: "عبر ههنا بلا غير مع تقريره في السابق أنه لحن"، وبعده بقليل: "وهذا من النمط الأول، ويقع في بعض النسخ: ليس غير"[3]، وكأنه مُغَيَّر، لأنه في نسخة المقدسي: لا غير.(انظر الصورة9).

(9) مغني اللبيب نسخة المقدسي (ق 147)

1. المغني 209.
2. الحاشية المصرية 52و-52ظ.
3. المغني 496-497 والحاشية المصرية 103و.



6- قال المصنف: "يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إنك أنت السميع العليم﴾[1] – ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد" [2]، فقال الدماميني: "في ظاهر العبارة تدافع، لأن قوله: وهو أرجحها – يقتضي رجحان الوجهين الآخرين وأرجحية الفصل، وقوله: وهو أضعفها – يقتضي ضعف الوجهين الآخرين وأضعفية الابتداء... فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد" [3]. وهذا الأسلوب مستعمل كثيرًا، والتفضيل فيه مراد، ولكن ليس على أن أصل المعنى في المفضل عليه وزيادة المفضل، بل على معنى أن المفضل امتاز بهذا المعنى على المفضل عليه، كما قال حسان:

أتهجوه ولستَ له بكُفء فشَرُّكما لخيركما الفداء [4]

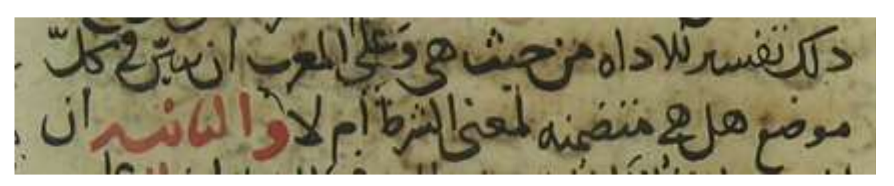
وفي القرآن الكريم: ﴿قل: أذلك خيرٌ أم جنة الخلد﴾[5]، وليس في النار خير، وفيه: ﴿وبعولتهن أحق بِرَدِّهن في ذلك﴾[6]، ولا حق لغير الزوج، وفيه: ﴿قال: رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾[7]، ولا محبة له لما يدعونه إليه، وغيره كثير[8].

---

1. سورة البقرة الآية 127.
2. المغني 722.
3. الحاشية المصرية 144ظ-145و.
4. ديوانه 18/1.
5. سورة الفرقان الآية 15.
6. سورة البقرة الآية 228.
7. سورة يوسف الآية 33.
8. ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 187/4/2-201.

7- قال المصنف: "يجوز في نحو: ﴿فصبر جميل﴾[1] - ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر"[2]، فلم يذكر معاد ضمير التثنية، فبين ذلك الدماميني، واعتذر عنه ببيان مراده، وهو الركن المذكور في الجملة والركن المحذوف [3].

8- قال المصنف في (إذا): "وعلى المعرب أن يبين في كل موضع: هل هي متضمنة لمعنى الشرط [أم] لا؟" [4]، فذكر استشكال الإتيان لـ (هل) بمعادل، وأجاب بأن (أم) منقطعة[5]. وهي في نسخة المبارك (أو)، وفي ونسخة المتحف البريطاني (صورة 10) ونسخة المقدسي (صورة 11) ومع حاشيتي الدسوقي والأمير: (أم) [6]، وهذا يدل على أنه مُصْلَح بغير يد المؤلف.



(10) مغني اللبيب نسخة المتحف البريطاني (ق 167)

(11) مغني اللبيب نسخة المقدسي (ق257و)

1. سورة يوسف الآيتان 18 و83.
2. المغني 725.
3. الحاشية المصرية 145و.
4. المغني 854.
5. الحاشية المصرية 177ظ.
6. حاشية الدسوقي 2/ 276، وحاشية الأمير 2/ 177.

انتقاد الأغراض:

على هذا مدار معظم الحاشية، وفيه فائدة كبيرة، لأنه نظرٌ من ممارس مطلع يَعْجُم عود آراء المؤلف، ويُظهر قيمتها، ذلك أن الناقد إذا بذل جهده في تبيُّن عوار الرأي فلم يجد إلا مَدخلًا متكلَّفًا لا يفيد – قويت صحة المنقود، وازدادت وجاهته. ولذلك سأجعل أمثلة نقده خمسة أقسام: نقدًا صادقًا، ونقدًا له وجه محتمل، وسهوًا من الدماميني، ونقدًا متكلَّفًا، وتنبيهًا على سهو المصنف، وأعني بالصادق ما كان له أثر عملي، واعتمد على دليل نقلي.

1- من النقد الصادق:

فمن البابة الأولى:

1- قول ابن هشام في قوله –تعالى-: ﴿ما قلتُ لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾[1]: "ولا يجوز في الآية أن تكون (أي: أن) مفسرة لـ ﴿أمرتني﴾، لأنه لا يصح أن يكون: ﴿اعبدوا الله ربي وربكم﴾ مقولاً لله – تعالى– فلا يصح أن يكون تفسيرًا لأمره، لأن المفسَّر عين تفسيره"[2].

فانتقده الدماميني بثلاثة أوجه: أحدهن أنه يجوز أن يكون المحكي هو: ﴿اعبدوا الله﴾، وقوله: ﴿ربي وربكم﴾ من كلام عيسى –عليه السلام– وصله به تعظيمًا لله، كما قال الزمخشري[3] في قوله –تعالى– حكاية عن اليهود:

1. سورة المائدة الآية 117.
2. المغني 49.
3. الكشاف 587/1.

﴿وقولِهم: إنا قتلنا المسيحَ عيسى بنَ مريم رسولَ الله﴾[1]، فوضع الذكر الحسن، وهو: ﴿رسول الله﴾ مكان ذكرهم القبيح[2].

والوجهان الآخران نقَلَهما عن ابن الحاجب في أماليه، ولم أجد ذلك في المطبوع منها، فأنقله بنصه، قال: "ويمكن أن يُصرَف التفسير إلى المعنى، فيكون عيسى –عليه السلام– قد حكى قول الله – عز وجل – بعبارة أخرى، وكأن الله –تعالى– قال له: مُرْهم بأن يعبدوني، أو مُرْهم بأن يعبدوا الله ربك وربهم، فعبر عنه – عليه الصلاة والسلام – بالخطاب، وعنهم بالغيبة، لأنه مقتضى المقام، وعبر عيسى – عليه الصلاة والسلام – عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب، كما هو مقتضى المقام حينئذ، ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله –تعالى–: ﴿فحَقَّ علينا قولُ ربنا: إنا لذائقون﴾ [3]، الأصل: إنكم لذائقون، ثم عدل إلى التكلم، لأنهم تكلموا عن أنفسهم، وكذا قول الشاعر:

ألم تر أني يوم جَوِّ سُوَيْقَة   بكيتُ فنادتني هُنَيدةُ: ما ليا؟[4]

---

1. سورة النساء الآية 157.
2. الحاشية المصرية 13ظ. قد أنكر الشارح على المصنف مثل هذا في قوله تعالى: (لتدخُلُنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين)، فقد ذكر ابن هشام فيما يحتمله (إن شاء الله) أن يكون من كلام الرسول ﷺ فقصه الله علينا. المغني 40. قال الدماميني: " كيف يَدخل في كلام الله –تعالى– زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي؟" تحفة الغريب 11ظ–12و. وأخذه الشمني على الدماميني. المنصف من الكلام 1/56–57.
3. سورة الصافات الآية 31.
4. للفرزدق في ديوانه 895، وجو سويقة: موضع، وهنيدة عمته. وينظر شرح أبيات المغني 6/262.



أي: مالك؟ ونظائره كثيرة. ولا يمتنع أيضًا (وهذا الوجه الثالث) أن يكون الله –تعالى– قال لعيسى –عليه الصلاة والسلام–: قل لهم: اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به، ولا إشكال حينئذ"[1].

وقد ذكر ابن هشام آية الصافات والبيت في الكلام على الجملة المحكية بالقول، في تنبيهٍ على أنها قد تَخفى[2].

2– وقول ابن هشام في قوله تعالى: ﴿فلما نَجَّاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾[3]: إن الجواب محذوف، "أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك[4]: إن ﴿فمنهم مقتصد﴾ هو الجواب – فمبني على صحة مجيء جواب (لما) مقرونًا بالفاء، ولم يثبت"[5].

انتقده الدماميني بأنه قد جاء جواب (لما) مقرونًا بـ (إذا) الفجائية، وهي والفاء أختان، قال: "الظاهر ما ذهب إليه ابن مالك، فقد ورد الجواب مقرونًا بـ (إذا) الفجائية ورودًا شائعًا، قال الله –تعالى–: ﴿فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق﴾ [6]، وقال تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾[7]، وفيه دليل على أن جواب لما يكون جملة اسمية، وإذا جاز ذلك فأي داعٍ إلى ارتكاب الحذف في الآية التي أوردها ابن مالك، مع كونه على

1. الحاشية المصرية 13ظ–14و.
2. المغني 540.
3. سورة لقمان الآية 32.
4. شرح التسهيل 102/4.
5. المغني 174.
6. سورة يونس الآية 23.
7. سورة العنكبوت الآية 65.

خلاف الأصل، والفاء وإذا الفجائية أختان في ربط الجواب بالشرط، فإذا ربط بأحدهما في تركيب جاز أن يربط بالآخر، ولا فرق، فتأمله" [1].

3- استشهد المصنف على إجابة (لو) بـ (إذًا) بقول الحماسي:

لو كنتُ من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذُهْل بن شيبانا

إذًا لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لُوثة لانا[2]

فقال الدماميني: "كان اللائق بالمصنف أن يجري على عادته في الاستشهاد على مطلوبه بالآيات الشريفة ما أمكنه، فيمثل لهذا القسم بقوله تعالى: ﴿قل: لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق﴾" [3].

4- قال المصنف: "تأتي (إنَّ) فعلاً ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من الأين، وهو التعب"[4]، فاعترضه الدماميني بأنه ليس من هذا الباب، لأنه معقود للحرف المفرد، وما ذكره من الجملة، وقد نبه المصنف على أنه لا يُعَد من أقسام (أمَّا) نحو قول الشاعر:

أبا خُراشة، أمَّا أنتَ ذا نَفَر فإني قوميَ لم تأكلهم الضَّبُعُ[5]

---

1. الحاشية المصرية 43ظ.
2. المغني 30، وسلف الكلام على نسبة الأبيات عند ذكر: "شنوا الإغارة فرسانًا وركبانا" منها. واللُّوثة بالضم الضعف، وبالفتح القوة، وروي بهما، والضم أشهر. والحفيظة: الحميَّة.
3. الحاشية المصرية 9ظ. والآية في سورة الإسراء الآية 100. وزاد في الهندية أن (إذًا) في الآية وقعت في الجواب نفسه لا في بدله. تحفة الغريب 9و.
4. المغني 58.
5. المغني 84. والبيت للعباس بن مرداس -رضي الله عنه- في ديوانه 106، وهو دائر في كتب النحو، من لدن الكتاب 148/1. وأبو خُراشة: خُفاف بن نَدبة،

ولا من أقسام (إمَّا) نحو: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[1]، ولا من أقسام (إلاَّ) نحو: ﴿إلَّا تفعلوه﴾[2]، من أجل التركيب.

5- ذكر المصنف رأي المبرد والسهيلي[3] في الفرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء في نحو: أذهبه وذهب به، وهو أن (ذهب به) يكون الفاعل مصاحبًا للمذهوب به، وردَّه بقوله -تعالى-: ﴿ذهب الله بنورهم﴾[4]، فنقل الدماميني عن السهيلي كلامًا بليغًا في شرحه، قال: "قال السهيلي: لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أمرضته ومرضت به، وأسقمته وسقمت به، وأعميته وعميت به، قياسًا على أذهبته وذهبت به، ويأبى الله ذلك والعلماء، قال: وإنما الباء تعطي مع التعدية طرَفًا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة. ثم أورد على نفسه هذه الآية، وأجاب: بأن النور والسمع كلٌّ بيده، وقد قال: ﴿بيدك الخير﴾[5]، وهذا من الخير الذي بيده، وإذا كان بيده فجاز أن يقال: ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله: ﴿بيدك الخير﴾، كائنًا ما كان ذلك المعنى، ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال: ﴿ليُذهب عنكم الرجس﴾[6]، ولم يقل: يذهب به، وكذا قال: ﴿ويُذهب عنكم رجز الشيطان﴾[7]

الشاعر الصحابي أيضًا -رضي الله عنه- وكانت بينهما مهاجاة. الشعر والشعراء 746/2. والضبُع: سنة الجدب.

1. المغني 87. والآية في سورة مريم الآية 26.
2. المغني 102. والآية في سورة الأنفال الآية 73.
3. لم أجده في مظنته من المقتضب أو الكامل للمبرد، وهو في الروض الأنف 413/3 من كتب السهيلي.
4. المغني 138. والآية في سورة البقرة الآية 17.
5. سورة آل عمران الآية 26.
6. سورة الأحزاب الآية 33.
7. سورة الأنفال الآية 11.

تعليمًا لعباده حسن الأدب معه، حتى لا يضاف إليه شيء من الأرجاس، وإن كانت خَلْقًا له، ومِلْكًا له"[1]. وهذه الحاشية ليست في الهندية، وهي في المزج[2].

2- مما له وجه محتمل:

ومن البابة الثانية أن المصنف تابع البيانيين -أي أهل علم المعاني- في أنه يلي همزة الاستفهام في التقرير ما يُقَرَّر به، "تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيدًا؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيدًا؟ وبالمفعول: أزيدًا ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه"[3]، فاعترضه الدماميني بما في كتاب سيبويه من قوله: "هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و: أزيدًا لقيت أم بشرًا؟... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو؟ فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصدًا أن يبين لك أي الاسمين عنده؟ وجعلت الاسم الآخِر عديلاً للأول، وصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيت زيدًا أم عمرًا؟ - كان جائزًا حسنًا، ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ - كان كذلك"[4]. قال الدماميني: "وحسبك به شاهدًا على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب إيلاء المستفهم عنه للهمزة"[5].

1. الحاشية المصرية 36ظ-37و.
2. المزج 215.
3. المغني 26، وهو في دلائل الإعجاز 111 فما بعد، والتلخيص 155، وغير ذلك.
4. الكتاب 482/1-483. وهذا النقل عن سيبويه في المسألة سبق إليه البهاء السبكي في عروس الأفراح 253/2 عن أبي حيان، ولم يبين كتابه، وهو التذييل والتكميل 122/13.
5. الحاشية المصرية 8و-8ظ.

وخطر لي فرق بين البحثين، هو أن كلام سيبويه هذا على ما له معادل، وكلام البيانيين على ما ليس كذلك، ثم وجدت الشمني أجاب في هذا الاحتمال بأنَّ رأي المصنف عام بدليل ما ذكره في (أم) بعد هذا[1]. ويمكن أن يقال: إن هذا رأي ابن هشام، لا قول البيانيين.

3- من سهو الدماميني:

ومن البابة الثالثة -وهي سهو الدماميني- أن المصنف قال: "ويقال: آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فتعطف الأول بـ (أو)، والثاني بـ (أم)، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكَيْسانية بابن الحنفية [2]، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين"[3]. فعارضه الدماميني بإجازة المصنف في نحو: أزيد عندك أو عمرو؟ أن يجاب بـ (نعم) أو (لا)، لأن المعنى: أأحدهما عندك؟ وأن يجاب بالتعيين، لأنه جواب وزيادة [4]. وبين المثالين فرق، لأنه لو قيل: الحسن، أو قيل: الحسين - كان جوابًا بغير المطلوب، فالمطلوب: أحدهما بغير تعيين أفضل أم ابن الحنفية؟

4- من النقد المتكلَّف:

ومن البابة الرابعة، وهي النقد المتكلَّف:

---

1. المنصف من الكلام 26/1، وانظر المغني 69.
2. الكيسانية: فرقة من الشيعة ينسبون إلى كيسان، وهو المختار بن أبي عبيد. وابنُ الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب، توفي سنة 81، من خولة بنت إياس بن جعفر، وهي الحنفية. المعارف 210 و622، والملل والنحل 147.
3. المغني 64.
4. المغني 64، والحاشية المصرية 19و، وخلت الهندية من هذا التعليق، ورجع عن قوله في المزج 93-94، وأيد قول المصنف.

1- أن المصنف أيَّد أن (إنْ) نافية في قوله -تعالى- في سورة الأحقاف: ﴿ولقد مكَّنَّاهم فيما إن مكَّنَّاكم فيه﴾[1] بقوله في سورة الأنعام: ﴿مكَّنَّاهم في الأرض ما لم نمكِّن لكم﴾[2]، فاعترضه الدماميني بأنَّ جَعْل (إن) زائدة في الأحقاف لا ينافي معنى آية الأنعام، فـ (ما) في الأنعام موصولة أو مصدرية ظرفية، وفي الأولى موصولة، وغايته أنه ذكر في آية الأنعام صفة التمكين أو مُدَّته[3]. ونفي التمكين في آية الأنعام واضح في ترجيح النفي في آية الأحقاف بقطع النظر عن معنى (ما)، فالآيتان متشابهتان، وإحداهما تفسر أختها، فحملهما على النفي معًا خير من تخالفهما. قال ابن هشام: "وكأنه إنما عُدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ"[4]، أي لو قال: مكناهم فيما ما مكناكم فيه. وهذه الحاشية ليست في الشرحين الآخرين، وكأنه رجع عنها.

2- وأن المصنف استشهد لمجيء (لا) الناهية قبل (أو) التي للإباحة، فيمتنع فعل الجميع - بقوله تعالى: ﴿ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا﴾[5]، فاعترضه الدماميني بأن طاعة الآثم والكفور لا تباح أصلاً[6]، وهذا معلوم بدليل آخر،

1. سورة الأحقاف الآية 26.
2. المغني 34-35. والآية في سورة الأنعام الآية 6.
3. الحاشية المصرية 10ظ.
4. المغني 35. وسبقه إلى هذا الزمخشري. الكشاف 308/4.
5. المغني 88. والآية في سورة الأنسان الآية 24.
6. الحاشية المصرية 25 و.

وليس المراد مثالاً بعينه، وقد استشهد بهذه الآية سيبويه على مثل ما استشهد بها ابن هشام[1]. وهذه الحاشية باقية في الشرحين الآخرين[2].

3- وأن المصنف أنشد قول الشاعر:

ستعلم ليلى أيَّ دين تداينت وأيُّ غريم في التقاضي غريمها[3]

بعد قوله –تعالى-: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾ [4]، على أن (أيًّا) اكتسبت المصدرية في الآية فجاءت مفعولاً مطلقًا، وليس كذلك (أي) الأولى في البيت، فهي مفعول به، لأنها لم تضف إلى مصدر[5]، فاعترضه الدماميني بأنه لا معنى لإنشاد البيت، لأن كلامه على ما يكتسبه الاسم بالإضافة، وهو هنا لم يكتسب شيئًا[6]، ومراد المصنف توكيد معنى اكتساب (أي) المصدريةَ بالإضافة، فقد اكتسبتها في الآية لإضافتها إلى مصدر، ولم تكتسبها في البيت لأنها لم تضف إلى مصدر. وهذه الحاشية باقية في الهندية[7].

5- من سهو المصنف:

ومن البابة الخامسة، وهي بيان سهو المصنف:

---

1. الكتاب 489/1، وينظر المقتضب 11/1، والأصول 65/2، وأمالي ابن الشجري 70/3، وغيرهن.
2. تحفة الغريب 27ظ، والمزج 134.
3. لم يعرف قائله. وقد أنشده قبل في ص 545 لمثل ما أنشده هنا، ولم يذكر فيه البغدادي إلا وجه الاستشهاد، واحتمال أن تكون (أي) الأولى مفعولاً مطلقًا على معنى: أي تداين. شرح أبيات المغنى 270/6.
4. سورة الشعراء الآية 227.
5. المغني 668.
6. الحاشية المصرية 137و.
7. تحفة الغريب 223ظ.

1- أن المصنف استشهد على دخول همزة الاستفهام على النفي بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أصابتكم مصيبة﴾[1]، و(لما) هذه الوجودية، لا النافية[2].

2- ورد على المالقي [3] أن (أمَا) تكون حرف عرض، نحو: أما تقوم، أما تقعد - بأن الهمزة للاستفهام التقريري، و(ما) نافية [4]، وهو سهو، لأن التقرير يفوِّت معنى العرض[5] المفهوم من المثال، فالتقرير يقتضي أن الفعل واقع، والعرض يقتضي أنه غير واقع.

3- وذكر أن (أجمع) وأخواته في التوكيد إنما تستعمل بعد (كل)، نحو: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾[6]، فبين الدماميني أنه سهو، فقد جاء في القرآن الكريم بغير (كل)، نحو: ﴿وجنود إبليس أجمعون﴾[7]، ﴿لأغوينهم أجمعين﴾[8]، ﴿لموعدهم أجمعين﴾[9].

---

1. المغني 21. والآية في سورة آل عمران الآية 9.
2. الحاشية المصرية 7ظ. وقد نقل عن تعليق لبعض المعاصرين سبقه إلى تسهية المؤلف في هذا وذكر عنه عذرًا ردَّه الدماميني. ومثله في تحفة الغريب 7و. وأورد في المزج 27 ما ذكره عصريُّه هذا ووجهًا آخر.
3. رصف المباني 96.
4. المغني 79.
5. الحاشية المصرية 22ظ.
6. المغني 663. والآية في سورة الحجر الآية 30.
7. سورة الشعراء الآية 95.
8. سورة ص الآية 82.
9. الحاشية المصرية 136و. والآية في سورة الحجر الآية 43.

4- واستشهد بقراءة الرفع في قوله -تعالى-: ﴿وحُورٌ عِين﴾[1] في سورة الواقعة، وجعل ما قبله: ﴿يُطاف عليهم بكأس من مَّعين﴾[2]، فبيَّن الدماميني أن التلاوة ليست هكذا، وقال: "هكذا ثبت في كثير من النسخ"[3]، وما تلا في سورة الصافات، وأما في سورة الواقعة فقبل ما تلا: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون. بأكواب وأباريق وكأس من معين﴾[4]. (انظر الصورتين 12 و13). ولم ينبه الدماميني على سهو المصنف في آية سورة النحل: ﴿وقيل للذين اتقوا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيرا﴾ [5]، تلاها: وإذا قيل لهم، مرتين [6].

(12) مغني اللبيب نسخة المقدسي (ق 208ظ)

(13) مغني اللبيب نسخة المتحف البريطاني (ق 137)

1. سورة الواقعة الآية 22. وقرأ حمزة والكسائي بالجر، وباقي السبعة بالرفع. التيسير 478.
2. المغني 694. والآية في سورة الصافات الآية 45.
3. الحاشية المصرية 140ظ، يشير إلى أن بعضها أُصلح.
4. سورة الواقعة الآيتان 17-18.
5. سورة النحل الآية 30.
6. المغني 787 و827

5- ومثَّل لما يحتمل حذف المبتدأ وحذف الخبر بعد الفاء بقوله -تعالى: ﴿ومن قتل مؤمنًا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾ [1]، أي: فالواجب، أو فعليه، وقال: "ويأتي في غيره (أي بعد غير الفاء)، نحو: ﴿فصبر جميل﴾ [2]، أي: أمري، أو أمثل" [3]، وفيه الفاء[4]. وكأنه قصد بالفاء فاء جواب الشرط، فلا يكون سهوًا.

فوائد:

وفي هذه الحاشية فوائد يذكرها مستطردًا، فمن ذلك:

1- أبيات لبرهان الدين القِيراطي[5] في تقريظ المغني، وهي:

جلا ابنُ هشام من أعاريبه لنا ... عروسًا عليها غيرُه الدهرَ لا يبني

وأبدى لأصحاب اللسان مصنَّفًا ... يُفَدَّى بعينٍ كلَّما حلَّ في أذْن

وأهدى لهم من كَنْزه الذهبَ الذي ... تُقِرُّ له الشمسُ المنيرة بالحسن

ولقَّبه مغني اللبيب فأصبحوا ... وما منهم إلا فقيرٌ إلى المغني

ثم ذكر إشكالاً في الشعر، وهو أنه إن جُعل (أصبحوا) تامًّا لم يكن لدخولهم في الصباح

1. سورة النساء الآية 92.
2. سورة يوسف الآيتان 13 و83.
3. المغني 826.
4. الحاشية المصرية 165و (174).
5. إبراهيم بن عبد الله بن محمد (726-781). شاعر مصري. الدرر الكامنة 31/1.

معنى، وإن جعل ناقصًا أشكل عليه الواو في الخبر[1]. وهو على تشبيه الخبر بالحال.

2- وسؤال في رسالةٍ منظومةٍ للصلاح الصفدي[2] إلى التقي السبكي[3] في قوله تعالى: ﴿حتى إذا أتَيَا أهل قرية استطعما أهلها﴾[4]، وجوابه[5].

3- وطُرْفة عن شيخه أبي عبد الله بن عرفة[6] عند قدومه الإسكندرية في رمضان سنة 792، وكان الدماميني يقرأ عليه درسًا في كتاب الحج من مختصره في الفقه، فمر موضع عاد فيه الضمير على مضاف إليه، فقال طالب من المتشدِّقين: النحويون يقولون: لا يعود الضمير على المضاف إليه، فقال الشيخ على الفور: ﴿كمَثَل الحمار يحمل أسفارا﴾[7]. يستدل بما فيها من عود الضمير على المضاف إليه، ويورِّي بمعناها.

4- وأشعار في واو عمرو، منها للسرَاج الورَّاق[8]:

ما لي أرى عُمَرًا أنَّى استجرتُ به	قد صار عَمْراً بواو فيه وانصرفا
ونام عن حاجة نبَّهتُه غَلَطًا	لها، فألفيت منه السُّهْد والأسفا
والمستجير بعمرو قد عرفتَ به	فما أزيدك تعريفًا بما عُرفا
وتلك واوٌ ولا والله ما عطفت	ولو أتت واوَ عطف ما أتت طَرَفا

1. الحاشية المصرية 5ظ.
2. خليل بن أيبك (696-764) الأديب المؤرخ. الدرر الكامنة 85/2.
3. علي بن عبد الكافي (683-756) الفقيه. الدرر الكامنة 63/3.
4. المغني 560. والآية في سورة الكهف الآية 77.
5. الحاشية المصرية 115ظ. والسؤال والجواب في فتاوى السبكي 75/1، وعروس الأفراح 460/1، والأشباه والنظائر 128/4، وروح المعاني 3/16.
6. محمد بن محمد (716-803) الفقيه التونسي. الضوء اللامع 240/9.
7. الحاشية المصرية 116ظ. والآية في سورة الجمعة الآية 5.
8. عمر بن محمد (-695). شاعر مصري. فوات الوفيات 140/3.

ولو غدت واوَ حال لم تَسُرَّ، ولو	أتى بها قسَمًا ما برَّ إذ حلفا
أو واوَ رُبَّ لما جرَّت سوى أسفٍ	وكثَّرته خلافًا للذي أُلِفا
أو واوَ معْ لم أجد خيرًا أتى معها	أو واوَ جمعٍ غدا من فُرْقة دَنَفا

... إلخ [1].

5- وسؤال لمؤلف الحاشية سنة 793 في الاستشهاد بالحديث النبوي على قواعد العربية، وجواب البُلْقِيني[2]، وابن خلدون[3]. وهذا الجواب ليس في كتاب الاقتراح للسيوطي حيث تكلم على المسألة[4]، ولا في الأشباه والنظائر له[5]، وقد جمع فيه كثيرًا من المسائل والفوائد، ولا في أول الخزانة للبغدادي حيث تكلم على المسألة، ونقل فيها نقولًا، منها ما ذكره الدماميني في شرح التسهيل، وهو خلاصة جواب ابن خلدون[6] فحسب.

---

1. الحاشية المصرية 136ظ.
2. عمر بن رَسْلان (724-805) الحافظ. الضوء اللامع 85/6.
3. الحاشية المصرية 157ظ (166) - 158ظ (167)، وذلك عند أول خاتمة الباب الخامس التي جعلها المصنف للحذف. المغني 789.
4. الاقتراح 74-89.
5. استعنت بفهارسه التي صنعها الدكتور عبد الإله نبهان.
6. الخزانة 14/1. ونشر د.رياض الخوَّام السؤال وجواب البلقيني عن ورقة مخطوطة واحدة في رسالة عنوانها: «الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية» في بيروت سنة 1418هـ=1998م، وليس فيها جواب ابن خلدون، ثم نشر الجوابين د.بدر العمراني عن كناش قديم في رسالة عنوانها: «أجوبة في الاستدلال بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية» في مجلة «قطر الندى» الصادرة عن مركز نجيبويه للمخطوطات في المغرب في العدد الثاني سنة 1429هـ=2008م، وفي نشرته مواضع بياض، ثم نشر د.أحمد فتحي البشير رسالة للتُّنْبُكتي (963-1036هـ) بعنوان: «إمتاع الأسماع بما قيل في إجراء ألفاظ

مصادر الدماميني:

ذكر الدماميني في حاشيته هذه كثيرًا من الكتب، ومنها ما ذكره كثيرًا، ومنها ما نقل عنه نصوصًا طويلة، ومنها ما ذكر له نسخة صحيحة متقنة.

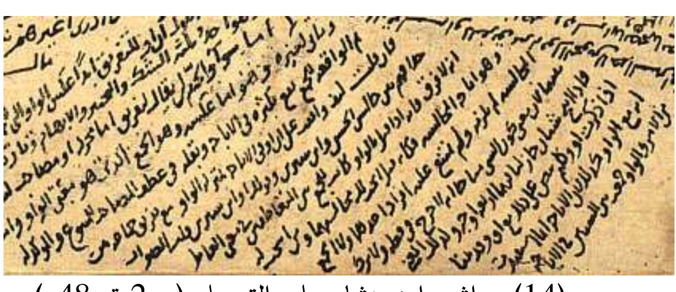
مصادر أكثر من ذكرها:

فمن المصادر التي استعملها كثيرًا:

1- حواشي المصنف على التسهيل، وكان يُظَن أنه مفقود[1]، أشار إليه الدماميني كثيرًا[2]، ومن ذلك: أن المصنف رجع فيه عن ذهابه في "المغني"[3] إلى أن الواو لا تأتي للإباحة[4]، حيث رد على الزمخشري تفسير مجيء الفذلكة في قوله -تعالى-: ﴿تلك عشرة كاملة﴾[5] بدفع توهم الإباحة في: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾[6]، وقال: "ولا تُعرَف هذه المقالة لنحوي"[7]. وقد وجدت هذا الرجوع من ابن هشام في الحواشي التي كتبها على التسهيل، ونصها: "فإن قلت: كيف وافقتَ على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين: جالس الحسن وابن سيرين وقولك: أو ابن سيرين - قلت: الصواب أنه لا فرق... إلخ" (صورة 14).

رواة الحديث مجرى السماع» في القاهرة سنة 2020م أورد فيها الجوابين، ضمن كتاب عنوانه: «رسالتان في أصول النحو».

1. ينظر ابن هشام الأنصاري وآثاره 362، وآثار ابن هشام الأنصاري تصنيف واستدراك 18-22.
2. الحاشية المصرية 4و، 9و، 23و، 23ظ، 24و، 29و، 30و... إلخ.
3. المغني 90.
4. الحاشية المصرية 26و.
5. سورة البقرة الآية 196.
6. الكشاف 241/1، وسبقه إلى ذلك الزجاج في معاني القرآن 268/1.
7. المغني 91.



(14) حواشي ابن هشام على التسهيل (ج2 ق 48و)

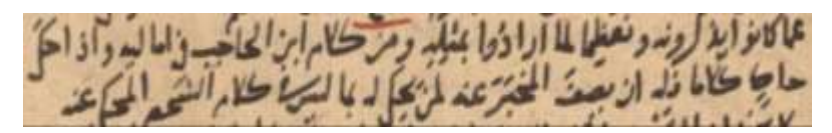
2- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب[1]، ونقل عنه في مواضع كلامًا طويلاً [2]، وقد ذُكر أن الكتاب لم يدخل مصر إلا بعد أبي حيان وابن هشام[3]، فالرجوع إليه تكملة واستدراك بمرجع أصيل جديد على المدرسة المصرية، ولم يطلع عليه المصنف. وقد وجدته يجعل كلام الرضي مرجعًا يعترض به، ويناقشه في أحيان قليلة[4].

3- الكشاف للزمخشري[5]، وأشار إلى نسخة منه بخط ابن أبي الربيع[6].

---

1. الحاشية المصرية 10و، 12و، 13ظ، 15ظ، 16ظ، 17و، 18و... إلخ.
2. الحاشية المصرية 47و (نحو 18 سطرا)، 60و (نحو 16 سطرا)، 106و (نحو 38 سطرا)، 128و-128ظ (نحو 24 سطرا).
3. الخزانة 29/1.
4. ينظر 15ظ، 17و، 23ظ، 24ظ.
5. الحاشية المصرية 2ظ، 7و، 16ظ، 29ظ، 35ظ، 49و، 103ظ... إلخ.
6. الحاشية المصرية 53ظ-54و، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد (599-688)، نحوي وقارئ أندلسي. بغية الوعاة 125/2.

4- أمالي ابن الحاجب[1]، ونقل عنه نصًا لم أجده في المطبوع منه[2] (صورة 15).



(15) الحاشية المصرية للدماميني نسخة دار الكتب المصرية (ق 14و)

5- البحر المحيط لأبي حيان [3]، وهو من مصادر ابن هشام.

6- الكتاب لسيبويه[4].

7- حاشية التفتازاني على الكشاف[5]، وأطال في النقل عنه في موضع[6].

8- الانتصاف من الكشاف لابن المُنَيِّر [7].

9- شرح الكتاب للسِّيرافي[8].

10- التسهيل لابن مالك[9].

1. الحاشية المصرية 13ظ، 14و، 28و، 31ظ، 115و، 141ظ، 142ظ... إلخ.
2. الحاشية المصرية 13ظ-14و.
3. الحاشية المصرية 7و، 8و، 25و، 34ظ، 63و، 138و، 142ظ... إلخ.
4. الحاشية المصرية 8و، 18و، 19و، 20و، 22و، 23ظ، 29ظ... إلخ.
5. الحاشية المصرية 26و، 46ظ، 54و، 104ظ، 142و، 169و (178)، 171و (180)... إلخ.
6. الحاشية المصرية 172و (181) نحو 26 سطرًا.
7. الحاشية المصرية 14ظ، 23و، 37و، 104و، 120و، 136ظ، 140و.
8. الحاشية المصرية 17و، 18ظ، 19ظ، 21ظ، 26و، 105و.
9. الحاشية المصرية 4و، 36ظ، 41ظ، 43و، 49ظ، 118و.

11- الجنى الداني لابن أم قاسم[1]

12 - شرح المفصل لابن الحاجب [2].

13- الصحاح للجوهري، وهو مرجعه الأول في تفسير اللغة[3]، وأشار إلى نسخة معتمدة منه[4]. وما ذكره عنها في مضارع الفعل يجنح غير صحيح (صورة 16)، فهو بالفتح والضم لا بالكسر، كما في نسخ الصحاح، وكما هو في مختار الصحاح للرازي بخطه (صورة 17)، وكأنه خطأ قديم، ففي المطبوع بضبط القلم كما قال الدماميني.


قوله ويجنح أي الليل يقال جنح يجنح ويجنح جنوحا بفتح النون في الماضي وكسرها وضمها في المضارع
هكذا رأيته في نسخة معتمدة من الصحاح والجوانح الأضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر

(16) الحاشية المصرية نسخة دار الكتب المصرية (ق 3و)

الجمجون جنح جنح مال وبابه خضع ودخل وجنوح الليل إقباله

(17) مختار الصحاح بخط مصنفه

مصادر أقلَّ من ذِكْرها:

ويلي المصادر السابقة في الذكر:

1. الحاشية المصرية 17و، 38ظ، 41و، 46و، 47و، 48ظ.
2. الحاشية المصرية 23و، 45ظ، 128ظ، 128ظ، 164ظ (173).
3. الحاشية المصرية 2ظ، 6و، 22و، 28و، 33و، 39ظ، 40ظ... إلخ.
4. الحاشية المصرية 3و.

1- تعليق لبعض المعاصرين على المغني[1]، ولم أتبين على التحقيق صاحب هذا التعليق، وأظن أنه محمد بن عمار القاهري (768-844)، يعرف بابن عمار، ويكنى أبا ياسر، ذُكر له شرح سماه: الكافي في شرح المغني[2]. فهذا مَن أعرف ممن شرح المغني من معاصري الدماميني. كتبت هذا ثم وجدته في المزج وصفه بأنه من أهل الشام[3]، فإن كان المقصود واحدًا فالمعروف بابن عمار مصري.

2- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك[4].

3- شرح اللُّب [5] للنُّقْرَهْ كار عبد الله بن محمد (706-776)[6]، وأما اللب فهو لب اللباب لمحمد بن محمد الأسْفَراييني (-684) تاج الدين[7].

4- شرح كافية ابن الحاجب لنجم الدين سعيد [8]، ويسميه: شرح الحاجبية[9].

---

1. الحاشية المصرية 7و، 7ظ، 126و، 173و (182).
2. الضوء اللامع 232/8، والبدر الطالع 748.
3. المزج 29.
4. الحاشية المصرية 7و، 39ظ، 114ظ، 166ظ (175).
5. الحاشية المصرية 21ظ، 34و، 36ظ، 40ظ.
6. الدرر الكامنة 286/2.
7. لم يقف له السيوطي على ترجمة. بغية الوعاة 219/1. وله ترجمة في الأعلام 31/7.
8. قال السيوطي: "سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد، شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحًا للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة". بغية الوعاة 591/1، وينظر طبقات الشافعية 76/10، والأشباه والنظائر 627/3، وكشف الظنون 1371، وذكر بروكلمان من هذا الشرح نسخة في الأسكوريال. تاريخ الأدب العربي 319/3.
9. الحاشية المصرية 11ظ، 36و، 145و، 154و (163).

5- إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري[1].

6- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني[2].

7- شرح التسهيل لابن مالك[3].

8- شرح المفصل لابن يعيش[4].

9- شرح المفصل للأندلسي[5].

10- شرح التسهيل لناظر الجيش[6]، ونقل عنه في إعراب كلمة الشهادة نحو 108 أسطر، في نحو أربع صفحات، وهو أطول نقل رأيته في الحاشية[7].

11- شرح الحماسة للمَرْزُوقي[8].

12- الْمُطَوَّل للتَّفْتَازاني[9]، وهو شرح على تلخيص المفتاح للقَزْوِينِي.

---

1. الحاشية المصرية 12و، 28ظ، 162ظ (171).
2. الحاشية المصرية 34و، 34ظ، 114و، 167و (176)، وسماه في الموضعين الأولين شرح الحماسة.
3. الحاشية المصرية 41و، 52و، 102ظ.
4. الحاشية المصرية 22و، 163و (172)، 171ظ (180).
5. الحاشية المصرية 16و، 32ظ، 102و. والمؤلف هو القاسم بن أحمد (575-661). بغية الوعاة 250/2. واسم كتابه: المحصَّل في شرح المفصل.
6. الحاشية المصرية 29ظ، 34ظ، 150و (159). وناظر الجيش محمد بن يوسف (697-778) نحوي مصري، كان ناظرًا للجيش. الدرر الكامنة 290/4.
7. الحاشية المصرية من 150و (159) إلى 151ظ (160).
8. الحاشية المصرية 12و، 39و، 153و (162).
9. الحاشية المصرية 113ظ، 129و، 159ظ (168).

13- شرح الْجُزُولية لابن عصفور[1].

وذكر كتبًا أخرى، وأعلامًا لم يبين كتبهم.

ويحسن أن نشير إلى:

1- ذكره لنسخة من ديوان امرئ القيس وصفها بأنها: "نسخة صحيحة مقروءة على الخطيب التبريزي"[2].

2- ونسخة من شعر القَطَامي[3] وصفها بأنها: "نسخة قديمة مصححة"[4].

4. تحفة الغريب، في الكلام على مغني اللبيب أو الحاشية الهندية

سلف في الكلام على الحاشية المصرية ذكر تأريخ ما وضعه ابن الدماميني على المغني، والغرض هنا معرفة الفرق بين الحاشيتين. والحاشية الهندية أكبر في الحجم بنحو الضعف، وهما تشتركان في غالب ما فيهما، ولا يخفى أن الأولى أصل للآخرة.

وقال في المقدمة: "فكتبت هذا الشرح مقتصرًا على الأمور المهمة، معتنيًا بالأشياء التي يحتاج نقصها إلى تتمة، ناظرًا في الشواهد وتحريرها، متعرضًا إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها، آتيًا من المناقشات بما تيسَّر، ضابطًا للألفاظ بما يَسْهُل المَرامُ معه ولا يتعسَّر، متحلِّيًا بمحاسن التوضيح والتصحيح،

1. الحاشية المصرية 17ظ، 25ظ. والمقدمة الجزولية لعيسى بن عبد العزيز الْجُزُولي (-607 واختلف في وفاته) البربري المراكشي. بغية الوعاة 236/2.
2. الحاشية المصرية 171ظ (180).
3. عُمَيْر بن شُيَيْم (على صيغة التصغير فيهما)، والقطامي بفتح القاف وضمها (وهو الصقر)، شاعر إسلامي من تغلب، هو ابن أخت الأخطل، ولكنه أسلم. الخزانة 371/2.
4. الحاشية المصرية 173و (182).

حاسمًا لمواد الشُّبَه المعتلَّة بالنظر الصحيح"[1].

ومن قوله هذا يظهر أن غرضه: تتميم كلام ابن هشام، والكلام على شواهده، وتوضيح المواضع الصعبة، ومناقشته فيما ذهب إليه، وضبط الألفاظ. وهو يشبه ما ذكره في مقدمة الحاشية المصرية، ولا يزيد عليه إلا بما ذكر من ضبط الألفاظ.

تفسير اللغة:

والنظر في الحاشيتين يظهر أنه اعتنى في الهندية بتفسير اللغة فوق ما فسر منها في المصرية بكثير، حتى إنه خرج إلى تفسير الواضحات. ويبدو أن علة ذلك أنه كتبها لقوم أعاجم يحتاجون من تفسير الألفاظ ما لا يحتاج غيرهم.

وأول ذلك تفسير ألفاظ ديباجة الكتاب، ففسر منها أكثر مما فسر في المصرية. نحو: أَوْلَى، وشَمَّرَ، والساعد[2]، على أنه في المصرية كان أكثر تفصيلاً، فذكر في المصرية الفرق بين الحمد والشكر، والجمع بين الصلاة والسلام، وتعدية الحمد بعلى، وغير ذلك[3].

وأحيانًا يفسر الواضحات جدًّا، كما في بيت أبي زُبيد الطائي:

إن امرأً خصَّني يومًا مودَّتَه ... على التنائي – لعندي غير مكفور[4]

إذ فسر: خصَّني، والتنائي، ومكفور[5]، وكما في البيت:

1. تحفة الغريب 2ظ.
2. تحفة الغريب 2ظ– 3و.
3. الحاشية المصرية 2ظ–3و.
4. المغني 885، وهو في ديوانه 78، وأبو زبيد حرملة بن المنذر، إسلامي الزمن، نصراني الدين. طبقات فحول الشعراء 593.
5. تحفة الغريب 296و.

غيرُ لاهٍ عداك، فاطَّرِحِ اللهـ وَ، ولا تغتَرِرْ بعارض سَلْمِ[1]

إذ فسر: الاغترار، والعارض، والسلم، وفسر معنى البيت على وضوحه الشديد[2].

وفي الهندية كان من مصادره في تفسير اللغة القاموس للفيروزباذي، ولم أجده ذكره في المصرية[3]، ولكن كان عمدته هناك صحاح الجوهري.

شرح الواضح:

وكما فسر من اللغة ومعاني الشعر المألوف والواضح – شرح من كلام المصنف الظاهر الذي لا يفتقر إلى بيان إلا أن يكون للمبتدئين.

1– ومن ذلك أن المصنف مثل للجملة الفعلية فقال: "هي التي صدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيد، وقم"[4]. فقال المُحشّي: "المثال الأول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل، والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول، والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الأثر، والثالث لما فعلها ناسخ متفق الأثر، والخامس لما فعلها مضارع، والسادس لما فعلها أمر"[5].

2– ومنه ما ذكره عند قول المصنف في إعراب (ما) في نحو: ما أنت وموسى؟ قال المصنف: "فإنها تحتمل الرفع والنصب، إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدرت (موسى) عطفًا على (أنت)، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا

1. المغني 886، وهو من أبيات ابن مالك، أنشده في شرح التسهيل 275/1.
2. تحفة الغريب 296ظ.
3. تحفة الغريب 4ظ، 180و، 228ظ، 229ظ، 290ظ، مثلاً.
4. المغني 492.
5. تحفة الغريب 179ظ .

قدرته مفعولاً معه، إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ، أي: ما تكون؟ أو ما تصنع؟"[1]. قال المحشي: "فعلى تقدير (ما تكون) تجعل (ما) خبرًا لها مقدَّمًا، وعلى تقدير (ما تصنع) تجعل (ما) مفعولاً به مقدَّمًا"[2].

الشواهد الشعرية[3]:

وفي الشواهد الشعرية وجدته عُني بكثير من إعراب الواضح، وتفسير الظاهر، ففي أول بيت استشهد به المصنف –وهو بيت الفرزدق–:

إذا قيل: أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً ... أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

نسبه، وذكر صدره، إذ اقتصر المصنف على عجزه، وقال: "أي: إلى كليب، و(الأصابع) فاعل (أشارت)، وبالأكف حال منها، أي أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف، يعني أن الإشارة وقعت بالمجموع، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة"[4]، ولم يذكر في المصرية إلا تتمته ونسبته[5]، كما سلف.

وفي البيت الثاني:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ذكر ما ذكره هناك من تتمة البيت، وتفسير نزع الخافض، وفسر هنا اللَّدْن –وهو اللَّيِّن– ولم يفسره هناك، وإن نقل عن الجوهري جمعه على لُدْن، وذكر ما هناك من عود الضمير في (فيه)، ومعنى (في)، وجاوز هنا الفائدة التى ذكرها هناك في سؤال الطلاب للتدريب عن الجامع بين شيئين، وهي سؤال

1. المغني 496.
2. تحفة الغريب 180ظ .
3. سلف في الكلام على الحاشية المصرية تخريج بعض الأبيات الآتية، فلا أعيده هنا.
4. تحفة الغريب 4و.
5. الحاشية المصرية 5و.

ابن جني بعضَ طلابه عن الجامع بين هذا الشاهد وقولهم: اختصم زيد وعمرو[1].

والبيت الثالث –وهو بيت امرئ القيس–:

أفاطمُ ، مهلاً، بعضَ هذا التدلُّل وإن كنتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمي فأجملي

جاوزه في المصرية، ووقف عنده في الهندية، فأتمه –وقد اقتصر المصنف على صدره– ونسبَه وشرَحه[2].

والبيت الرابع بيت أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب، إني لأمره سميع، فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها؟

سلف أنه اكتفى في المصرية فيه بذكر أن ابن الطَّراوة يرى وجوب ذكر المعادل مع الهمزة، ووجوب تقديره إن لم يذكر[3]، وفي الهندية أعربه ووضَّح معناه، وذكر استشهاد المصنف به في موضعين آخرين[4].

والبيت الخامس بيت ابن أبي ربيعة:

فوالله ما أدري –وإن كنت داريًا– بسبع رَمين الجمر أم بثمان؟!

جاوزه في المصرية، وفي الهندية فسر لغته مع بيت سبقه ساقه المصنف أيضًا، ومن ذلك: المعصم، والساعد، وجَمَّرَتْ، وخضيب، والبنان، ونثر معناه على وضوحه[5].

والبيت السادس بيت الكميت:

طربتُ، وما شوقًا إلى البيض أطربُ ولا لعبًا مني، وذو الشيب يلعبُ؟!

---

1. الحاشية المصرية 5و–5ظ، وتحفة الغريب 4و–4ظ.
2. تحفة الغريب 4ظ.
3. الحاشية المصرية 6ظ.
4. تحفة الغريب 5و.
5. تحفة الغريب 6و.

لم يذكر فيه في المصرية إلا احتمال أن المحذوف حرف النفي: أي لا يلعب، واستشهد له بقول النَّمِر بن تولب:

وقَوْلي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم   يلاقونه حتى يؤوب المُنَخَّلُ[1]

وقد استشهد المصنف بهذا البيت على حذف (لا) بغير قسَم في أواخر الكتاب[2]، وفي الهندية ذكر الاحتمال ولم يستشهد ببيت النَّمِر، وزاد أنَّ قوله: وذو الشيب يلعب؟! استئناف على تقدير سؤال، كأنه قيل: ولم لا يلعب[3]؟

وجاوز هنا كما جاوز في المصرية البيت السابع بيت ابن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بَهْرًا   عددَ الرمل والحصا والتراب[4]

والثامنَ بيت المتنبي:

أحْيَا وأيسرُ ما قاسيت ما قتلا؟   والبين جار على ضعفي وما عدلا[5]

وهذا يدل على أنه في الهندية لم يتكلم على كل الأبيات، وإن كان ما وقف عنده فيها أكثر مما وقف عنده في المصرية، وأنه يفسر من اللغة والمعاني في الهندية ما لا يفسر في المصرية، وأنه يذكر من الفوائد والدقائق النحوية في المصرية ما لا يذكر في الهندية، مع أن المصرية سابقة وأنها دون الأخرى

1. الحاشية المصرية 7ظ، والبيت في شعره 85. و(حتى يؤوب المنخل) مَثَل ذكره أبو عبيد في باب الغَيبة التي لا يُرجى لها إياب، والمنخَّل رجل. كتاب الأمثال 346، وهو في جمهرة الأمثال 361/1، والمستقصى 58/2، ومجمع الأمثال 375/1. يَذكُر من علامات شيخوخته أنه يُؤْيِسُ أهله من البعير المفقود، لضعفه عن طلبه.
2. المغني 835.
3. تحفة الغريب 6و.
4. المغني 20، وهو في ديوانه 431. وبَهْرًا: عجبًا، أو غلبني غلبة. شرح أبيات المغني 33/1.
5. المغني 20، وهو في ديوانه (بشرح الواحدي) 24.

في الحجم.

مما نقصت به الحاشية الهندية:

وعلى أن الهندية تالية في الزمن، وزائدة في الحجم –قد نقصت عن المصرية بأشياء، أذكر منها هنا أنه:

1- لم يعلق على قول المصنف في الديباجة: "وهأنا بائح بما أسررته"[1]، وفيه إدخال (ها) على الضمير وليس خبره اسم إشارة، وعلق على مثله في أواخر الكتاب من الباب الخامس من قوله: "وهأنا مورد" في الجهة الأولى[2]، والجهة الثانية[3]، وعكس الأمر في المصرية.

2- ولم يعلق على قوله بعدُ: "مفيد لما قررته"[4]، وفيه إدخال لام التقوية على مفعول المتعدي إلى اثنين، وسلف القول فيه.

3- ولم يعلق على تخطئة المصنف لابن مالك في جعل: ﴿فمنهم مقتصد﴾ جوابًا لقوله: ﴿فلما نجاهم إلى البر﴾[5] – بأنه لم يثبت مجيء جواب (لما) مقرونًا بالفاء[6]، وقد صوَّبه في المصرية بأنه قد جاء مقرونًا بـ (إذا) الفجائية، نحو: ﴿فلما نَجَّاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾[7]، وهما أختان في ربط الجواب[8].

4- ولم يعلق على إنكار المصنف للتفرقة بين التعدية بالباء والتعدية بالهمزة

---

1. المغني 13.
2. المغني 686 وتحفة الغريب 229و.
3. المغني 698 وتحفة الغريب 233و.
4. المغني 13.
5. سورة لقمان الآية 32.
6. المغني 174.
7. سورة العنكبوت الآية 65.
8. الحاشية المصرية 43ظ.

في نحو: ذهب به وأذهبه، وردِّه على السهيلي والمبرد قولَهما: إن التعدية بالباء تفيد مصاحبة الفاعل للمذهوب به – بقوله –تعالى–: ﴿ذهب الله بنورهم﴾[1]، وكان في المصرية نقل عن السهيلي شرحًا بليغًا لجريان هذا المعنى في الآية[2].

5– ولم يعلق على تمثيله لما يحتمل حذف المبتدأ وحذف الخبر بعد غير الفاء بقوله –تعالى–: ﴿فصبر جميل﴾[3]، أي: أمري، أو أَمْثَل[4]، وكان في المصرية ذكر أنه سهو، لأن فيه الفاء[5]، وسلف أنه يجوز أن يكون مراده فاء جواب الشرط، وليست هذه فاء جواب الشرط.

6– ولم يذكر أبيات القِيراطي في تقريظ المغني عند قول المصنف: "وسميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب" [6]، التي أولها:

جلا ابنُ هشام من أعاريبه لنا　　عروسًا عليها غيرُه الدهرَ لا يَبْني[7]

7– ولم يذكر سؤال أبي عبد الله المرَّاكشي الضرير شارح الألفية[8] أبا

---

1. المغني 138. والآية في سورة البقرة الآية 17.
2. الحاشية المصرية 36ظ–37و.
3. سورة يوسف الآيتان 18 و83.
4. المغني 826.
5. الحاشية المصرية 165و (174).
6. المغني 16.
7. الحاشية المصرية 5ظ، وهي فيها أربعة أبيات، وفي المزج ص17 ثلاثة، وفي حاشية الأمير 8/1 أربعة.
8. كذا وصَفَه، وهو محمد بن عبد الرحمن (739–807) فقيه. الضوء اللامع 48/8، ونيل الابتهاج 480.

الروح عيسى الغِبْرِيني قاضي الجماعة بتونس[1]: كيف يصح قولهم: بدل من البدل، فيكون مقصودًا بالحكم غير مقصود، وجوابَه، وذلك عند قوله –تعالى: ﴿إلاَّ تنصروه فقد نصره الله﴾ الآية[2].

8- ولم يذكر إسناده بقصيدة حازم القَرْطَاجَنّي[3]، وكان قد ذكر في المصرية إسناده بها عن شيخيه: إسماعيل بن إبراهيم الكناني الحنفي[4]، ومحمد بن محمد الغُمَاري[5]، عن أبي حيان، عن حازم، وذكر أول القصيدة[6]، وزاد في المزج إسنادًا نازلًا لها عن ابن خلدون[7].

ومما يحسن ذكره هنا أن البغدادي صرح باسم الحاشية المصرية في الخزانة مرة واحدة، فنسب إلى الدماميني فيها نقلَه عن ابن الأنباري أنه يقال: ضَبُع للمؤنث والمذكر[8]، وكان الظن أن الهندية تخلو من هذا، وهو فيها[9]، والبغدادي أكثر استعمالًا للهندية، وقد صرح باسمها مرارًا كثيرة[10].

---

1. عيسى بن أحمد (–816). الضوء اللامع 151/6، ونيل الابتهاج 297.
2. المغني 117، والحاشية المصرية 31ظ. والآية في سورة التوبة الآية 40.
3. حازم بن محمد (608–684) الأديب. بغية الوعاة 491/1.
4. البِلْبِيسي، مجد الدين (728–802). الضوء اللامع 286/2.
5. أبو عبد الله، شمس الدين، المالكي (720–802). الضوء اللامع 149/9، وبغية الوعاة 230/1.
6. الحاشية المصرية 32ظ.
7. المزج 189.
8. الخزانة 414/7، والحاشية المصرية 170و (179)، وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري 58/1.
9. تحفة الغريب 302و.
10. كما تدل عليه فهارس الأستاذ عبد السلام هارون.

ما تركه مما يبدو عليه الخطأ أو التكلف:

وترك أشياء في الهندية مما تكلف فيه الرد على المصنف في المصرية، من ذلك:

1- معارضته لما ذكره المصنف في جواب: آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ من إيجاب الجواب بالقول: أحدهما، عند أهل السنة[1]. وكان في المصرية عارضه بأن من قال: الحسن، أو قال: الحسين – أتى بجواب وزيادة[2]، وقد سلف القول في ذلك.

2- ومعارضته لترجيح المصنف أن (إنْ) نافية في قوله –تعالى– في سورة الأحقاف: ﴿ولقد مكَّنَّاهم فيما إن مكَّنَّاكم فيه﴾[3] بقوله في سورة الأنعام: ﴿مكَّنَّاهم في الأرض ما لم نمكِّن لكم﴾[4] – بأن زيادة (إن) في الأحقاف لا ينافي معنى آية الأنعام[5].

من فوائد الهندية:

وما جعل الحاشية الهندية أكبر في الحجم أنه وقف عند مقادير من المتن تركها في المصرية، وشرح من أبيات الأصل بعضًا مما تركه في المصرية، وضمَّنَها فوائد وزيادات خلت منها، ومن ذلك:

1- أن المصنف انتقد صنيع أبي حيان فيما نقله عن الزمخشري عند قوله

1. المغني 64.
2. الحاشية المصرية 19و.
3. سورة الأحقاف الآية 26.
4. المغني 34-35. والآية في سورة الأنعام الآية 6.
5. الحاشية المصرية 10ظ.

-تعالى- في سورة العنكبوت: ﴿ولَمَّا أن جاءت رسلنا لوطًا سِيء بهم﴾[1]، ولم يعلق عليه المحشي في المصرية، وذكر في الهندية علة دخول (أن) هنا، وعدم دخولها في آية سورة هود: ﴿ولَمَّا جاءت رسلُنا لوطًا سِيء بهم﴾[2]، وصدَّره بقوله: "ولم أقف على وجه الفرق بينهما لأحد"[3]. وكلام أبي حيان كان على الفرق بين تلك الآية في سورة العنكبوت وقولِه -تعالى- فيها: ﴿ولما جاءت رسلُنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا: إنا مُهْلِكو أهلِ هذه القرية﴾[4]، ونسبه إلى الزمخشري، ولم يتعرض الزمخشري للفرق، وهذا محل انتقاد ابن هشام مع أشياء أخرى.

2- ومن ذلك خبر ذكَره في (نَعَم) وفائدة، قال: "أُخْبِرْتُ بمكة في أواخر سنة ثمانِيَ عشرة وثمانمائة أوائلَ سنة تسع عشرة أن مولانا قاضي القضاة كمال الدين أبا الفضل النويري الشافعي[5] الناظر في الحكم العزيز بمكة المشرفة سأل الشيخ جمال الدين بن هشام مصنف هذا الكتاب -رحمه الله- عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نعم نعم، مريدًا الإعلام بحضوره، وهل لهذا أصل في لسان العرب، فقال: نعم، وقد ذكرتُ ذلك في كتابي مغني اللبيب. قال لي ذلك المخبر: ولم أظفر بذلك في المغني، وسألت عنه جماعة فلم يحصل جواب. قلت له: هو

---

1. المغني 52-53. والآية في سورة العنكبوت الآية 33. وكلام أبي حيان في التذييل والتكميل 382/15، ونقله ناظر الجيش بنصه في شرحه للتسهيل المسمى تمهيد القواعد 4276/8. وفي البحر 150/7 اقتصر على نقل عبارة الكشاف 453/3.
2. سورة هود الآية 77.
3. تحفة الغريب 15و.
4. سورة العنكبوت الآية 31.
5. محمد بن أحمد بن عبد العزيز (722-786). الدرر الكامنة 326/3.

في موضعين من كتابه: أحدهما قوله قبل هذا: إن (نعم) تقع جوابًا لسؤال مقدر[1]، والثاني هذا، وهو قول ابن عصفور[2]: إن (نعم) في بيت جَحْدَر[3] جواب لغير مذكور، وهو ما قدره السائل في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وكذلك قول هذا الطارق: نعم نعم، هو جواب لما قدره في اعتقاده من أن صاحب المنزل لشدة احتفاله به والتفاته إليه يسأل: هل حضر فلان؟ وقاضي مكة المشار إليه هو أحد أشياخي، أخبرني بمغني اللبيب عن مصنفه، وأجازني إجازة عامة، وكتب لي خطه بذلك"[4].

3- ومن ذلك رَدُّ كلامه على قوله تعالى: ﴿أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء﴾[5] - إلى الانتصاف لابن المُنَيِّر، قال: "وما ذكره المصنف في هذه الآية مأخوذ من الانتصاف"[6]. وقد ذكر المصنف هذه الآية أول مثال للجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي أن يراعي ظاهر الصنعة ولا يراعي المعنى،

---

1. المغني 452.
2. المغني 453، وشرح الجمل 485/2.
3. جَحْدَر بن مالك الحنفي، شاعر من اللصوص، إسلامي. الخزانة 463/7. وشعره المراد:

   أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا؟ فذاك بنا تدان

   نعم، وترى الهلال كما أراه ... ويعلوها النهار كما علاني

   المغني 453.
4. تحفة الغريب 164ظ-165و. وذكر البغدادي هذه الحكاية في الخزانة 207/11، ولم يذكرها في شرح أبيات المغني.
5. سورة هود الآية 87.
6. تحفة الغريب 249و، والانتصاف 419/2 (بهامش الكشاف).

وذلك أن الظاهر عطف ﴿أن نفعل﴾ على ﴿أن نترك﴾، وليس المعنى عليه، وهو معطوف على: ﴿ما يعبد﴾[1].

4- ومن ذلك أنه عارض المصنفَ والبيانيين في أنه يلي همزةَ الاستفهام المستفهَمُ عنه، فيقال في الاستفهام عن الفعل: أضربت زيدًا؟ وعن الفاعل: أأنت ضربت زيدًا؟ وعن المفعول: أزيدًا ضربت؟[2]، وكان المحشي في المصرية نقل عن سيبويه ما يفيد أن هذا هو الأولى، وليس بواجب[3]. وفي الهندية أورد كلام سيبويه بمعناه، وزاد عليه أن نَقَل عن مقرَّب ابن عصفور [4] وشرح الرضي على الكافية[5] ما يماثل مضمون كلام سيبويه[6].

5- ومن ذلك ما أورده في قوله تعالى: ﴿فاسْرِ بأهلك بقِطْع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾[7]:

- فقد قرئ ﴿إلا امرأتك﴾ بالنصب وبالرفع[8].

- فحمل الزمخشري النصب على الاستثناء من ﴿فاسر بأهلك﴾، لأنه موجب، والرفع على الاستثناء من ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، لأنه غير موجب، قال: "وفي إخراجها مع أهله روايتان... واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين"[9].

---

1. المغني 686.
2. المغني 26، وينظر دلائل الإعجاز 111، والتلخيص 155.
3. الحاشية المصرية 8و-8ظ، وينظر الكتاب 482/1-483.
4. المقرب 253، وهو في شرح الجمل 238/1 أيضًا.
5. شرح الرضي على الكافية 407/4.
6. تحفة الغريب 8و.
7. سورة هود الآية 81.
8. الرفع لابن كثير وأبي عمرو، والنصب لباقي السبعة. التيسير 316.
9. الكشاف 416/2، وأصل إعراب الزمخشري في المفصل 68 أيضًا.

– وردَّه أبو حيان بأنه يقتضي تكاذُب القراءتين[1].

– وأوْرَدَ المصنف ردَّ أبي حيان بغير أن ينسبه إليه، ونظر فيه بأن إخراجها من جملة النهي – وهي: ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾ – لا يدل على أنها مُسْرًى بها[2]. وهذا النظر لا يتوجه إلى أبي حيان لأنه وهَّم الزمخشري في بناء القراءتين على الروايتين، لا لمجرد الإعرابين.

– ثم ذكر المصنف أن ما حمل الزمخشري ومن سبقه على ذلك التوجيه أن النصب قراءة الأكثرين، "فإذا قُدِّر الاستثناء من (أحد) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح"[3]، لأن البدل أرجح في غير الموجب[4].

– ثم جعل الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾ في قراءة ابن مسعود[5]، وجعَلَ الاستثناء منقطعًا، بدليل سقوطه في آية الحِجْ[6]، وجعل المراد بالأهل المؤمنين منهم، وأيده بما جاء في ابن نوح: ﴿إنه ليس مِنْ أَهْلِك﴾[7]، والرفع على الابتداء، وما بعده الخبر[8].

---

1. البحر 248/5، وسبقه إلى انتقاد قول الزمخشري بهذا ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 366/1.
2. المغني 779 .
3. المغني 779 .
4. ينظر شرح التسهيل 282/2.
5. انظر البحر 248/5.
6. (فاسْرِ بأهلك بقِطْع من الليل واتَّبِعْ أدبارَهم ولا يلتفتْ منكم أحدٌ وامضوا حيث تُؤمَرون). آية 65.
7. سورة هود الآية 46.
8. المغني 780 .



– فنقَل الشارح في المصرية والهندية[1] عن الرضي توجيهًا للقراءتين، وصدَّره بقوله: "أجاب الرضي بما يقتضي أن الاستثناء متصل ولا تناقض"، قال الرضي: "الإسراء وإن كان مطلقًا في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات، إذ المراد: أسْرِ بأهلك إسراء لا التفات فيه، إلا امرأتك، فإنك تسري بها مع الالتفات، فاستثن على هذا إن شئت من (أسر) أو من (لا يلتفت)"[2]. وقد سلف أنه لا تناقض بين القراءتين، على جعل النصب استثناء من الإيجاب، والرفع استثناء من النهي، لأنه يجوز أن تكون سَرَت وحدها والتفتت.

– ثم نقل الشارح في الهندية وحدها عن حاشية اليمني[3] على الكشاف جوابه عن قول ابن الحاجب: ".. فإن القراءتين ثابتتان قطعًا، فيمتنع حملهما على وجهين أحدهما باطل قطعًا، والقضية واحدة، فهو إما أن يكون سرى بها، أو ما سرى بها، فإن كان قد سرى بها فليس مستثنًى إلا من قوله: ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، وإن كان ما أسرى بها فهو مستثنًى من قوله: ﴿فاسْرِ بأهلك﴾... والأَوْلى في هذا أن يكون: ﴿إلا امرأتك﴾ في الرفع والنصب مثلَ قوله: ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾[4]، و﴿إلا قليلاً منهم﴾[5]، ولا يَبْعُد أن يكون أقلُّ القراء على الوجه الأقوى وأكثرُهم على الوجه الذي هو دونه"[6].

– وجواب اليمني من وجهين، أحدهما ما نقل الشارح عن الرضي، والآخر

---

1. الحاشية المصرية 156و (165)، وتحفة الغريب 266و .
2. شرح الرضي على الكافية 99/2.
3. يحيى بن قاسم الصنعاني (680–750)، اشتهر بالفاضل اليمني، له حاشيتان على الكشاف، إحداهما تسمى: دُرَر الأصداف، والأخرى تسمى: الإشراف. بغية الوعاة 339/2، والبدر الطالع 857، وكشف الظنون 1480.
4. سورة النساء الآية 66.
5. النصب لابن عامر، والرفع لباقي السبعة. التيسير 264.
6. الإيضاح في شرح المفصل 366/1–367 .

أن نهيه عن أن يسري بها لا يمنع أن تسري بنفسها[1].

– قال اليمني: "وقد سألني عماد الدين الكِرْماني[2] في طريق الحجاز، وأورد عليَّ هذا السؤال الذي أورده ابن الحاجب، وأجبته بالجوابين المذكورين ارتجالًا، فبالغ في الاستحسان، ودعا لي بالرحمة والرضوان. ورأيت بعد ذلك في حاشية الطِّيبي[3] أن بعض فضلاء الغرب أجاب بالجواب الثاني، ولا عجب، فإن الخاطر قد يوافق الخاطر"[4].

– قال الدماميني: "وقد أجاب الرضي بالجواب الأول كما علمت، وهو مسطور في شرحه للكافية بغالب الألفاظ التي ساقها اليمني، فيبعد أن يكون وافق خاطرَه في المعنى وجُلِّ الألفاظ، لا سيما وديدنُه الاعتماد في شرحه للكشاف على كلام الرضي، ونقله كثيرًا من عباراته بحروفها، ومن طالع كلامهما تحقق من ذلك"[5].

مراجع لم ترد في المصرية:

1- هذا، وحاشية اليمني على الكشاف المذكورة من المراجع التي لم أجده ذكرها في المصرية.

2- وبعض المراجع ذكر أنه اطلع عليه في الهند، ومن ذلك شرحٌ للمفصل، قال: "ورأيت بهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للفخر الأَسْفَنْدَري"[6]،

1. تحفة الغريب 266ظ .
2. لم أعرفه.
3. الحسين بن محمد، أو الحسين بن عبد الله بن محمد (–743) إمام مشهور من علماء البيان. الدرر الكامنة 68/2.
4. تحفة الغريب 266ظ .
5. تحفة الغريب 266ظ .
6. تحفة الغريب 181و.



وفي كشف الظنون: "ومن شروح المفصل شرح بقال أقول... وهو للشيخ أبي عاصم علي بن عمر ابن الخليل بن علي الفقيهي (أو الفقيه) المدعو بالفخر الأَسفندري المتوفى... سنة 698، وسماه كتاب المقتبس في توضيح ما التبس"[1]. وفي معجم البلدان: "أَسْفِيذار... ولاية على طرف بحر الدَّيْلَم"[2]، وفي هدية العارفين ذكَره ونسبه: الأسفيذاري[3]، فكأن ما ذُكر وجه من النطق أو النسبة إليها.

3- ومن ذلك ما ذكره في إعراب قول المصنف: "الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة"[4]، فقد جعل (من الكتاب) إما حالًا من الضمير المستكن في الخبر - والخبر: (في تفسير الجملة) - وإما صفة أخرى للمبتدأ، قال: "وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين، خصوصًا مولانا معين الدين في حواشيه المشهورة ببلاد الهند"[5]. وأظنه يريد حواشيه على عدد من الكتب، في إعراب مثل هذا اللفظ، ولم أعرف معين الدين المذكور.

4- ومما جاء ذكره مرارًا في الهندية من المراجع ولم أجده في المصرية، ما يصفه بقوله: "بعض شارحي أبيات المفصل"، أو "بعض التعاليق على أبيات المفصل"، أو "شارح من شراح أبيات المفصل"[6].

1. كشف الظنون 1776.
2. معجم البلدان 180/1، وبحر الديلم فيما أظن هو بحر الْخَزَز، وهو المسمى اليوم بحر قزوين.
3. هدية العارفين 715/1.
4. المغني 290.
5. تحفة الغريب 178و.
6. تحفة الغريب 180و، 277و، 289و.

5- وقال مرة: "ورأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد"[1].

الخلاصة:

وتلخيص ما سلف أن في الحاشية المصرية على صغرها لُبابَ ما انتقده الدماميني على المصنف، وأن الحاشية الهندية إنما زادت على الحاشية المصرية في الحجم لوقوفه عند مقادير من المتن لم يقف عندها في المصرية، ولتفسيره كثيرًا من الواضح، وشرحه كثيرًا من الظاهر، في الشعر وفي كلام المصنف، وأظن أن ذلك إنما كان لأنه وضعها لقوم من العجم، يفتقرون إلى مثله. وفي المصرية أشياء ليست في الهندية، وفي الهندية -كما هو متوقع- أشياء ليست في المصرية، فهما تتفقان وتختلفان، وإن كان جُلُّ ما في الأولى مُضَمَّن في الآخرة.

(5) شرح المزج

هذا الكتاب الثالث مما وضع ابن الدماميني على المغني، وقد توفي قبل أن يتمه، وكأنه شرع فيه وهو يكتب الحاشية المصرية، لأنه أشار إليه فيها، وقد سلف بيان ذلك. ولوفاته قبل تمامه لم تكن له مقدمة. وقد كتب معظمه بالهند كما يدل عليه نحو قوله في أوله: "رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد"[2]، وأنه توفي بالهند. ولأنه أوسع الثلاثة أخرته عنهما.

وهو يذكر فيه كل ألفاظ المتن، ويمزجها بالشرح، ولذلك سُمي شرح المزج. وكان حقيقًا باسم الشرح وحده، لأنه تتبع فيه كل ألفاظ المتن، لولا أنه لم يتمَّه. ولذلك جاء في كشف الظنون: "ثم شرَحَه شرحًا ثالثًا بإيضاح المتن بالمداد

---

1. تحفة الغريب 77و.
2. المزج 3 و9. استفدت من نشرة عبد الحافظ العسيلي، وهي أيضًا لا تخلو من المؤاخذات الكثيرة.

الأحمر، حتى وصل إلى حرف الفاء، ولم يكمُل، ولو كَمَل لكان أحسن الشروح كلها"[1].

وقد شاع تسمية الحاشية الهندية بالشرح، والحاشية إنما هي وقوف عند بعض ألفاظ الكتاب المحشَّى بغير استقصاء.

وقد بلغ في المزج إلى أثناء الكلام على الفاء من الباب الأول، وهو نحو نصف هذا الباب، وإذا كان هذا الباب نحو نصف الكتاب فقد بلغ نحو ربع الكتاب، وقد جاء في المطبوع مع حاشية الشمني فوق 300 صفحة، وهو قدر كبير، يدل على توسعته الشرح في هذه المرة الثالثة، وإرادته إنفاذ ما تطلع إليه في قوله في أول الحاشية المصرية: "وقديمًا كنت أودُّ لو شرحتُه شرحًا أحرِّرُ فيه نقودَه، وأورِد فيه من المباحث ما يستعذب الذوقُ السليم ورودَه، وأُحكِمُ بتأسيس الإتقان قواعدَ مبانيه، وأجلو على مِنَصَّة الحسن وجوه معانيه، وأودعه من سحر البيان ما ينفُث في عُقَد المشكلات فيحلُّها، وأورد فيه من المعاني ما تعمُر به بيوت الشواهد حين تحلُّها" [2]، وإتمام ما شرع فيه مما أشار إليه في أول الحاشية الهندية بقوله: "فشرعت في شرحٍ لهذا الكتاب واسع الأطراف، مشرف على الفن غاية الإشراف"[3].

* * *

---

1. كشف الظنون 1751.
2. الحاشية المصرية 1ظ-2و.
3. تحفة الغريب 2و.

أمثلة للموازنة بين الكتب الثلاثة:

ومن أجل أن شرح المزج أوسع الثلاثة سأعرض أمثلة أوازن فيها بينهن، لمعرفة المنهج الذي سار عليه في المزج، ولمعرفة الصلات بينهن، ولمزيد معرفة خصائص كل واحد بهذه المناسبة.

(1) المثال الأول

قصيدة حازم القَرْطاجَنّي:

• قال ابن هشام في بحث المسألة الزنبورية: "ولقد أحسن الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القَرْطاجَنّي، إذ قال في منظومته في النحو حاكيًا هذه الواقعة والمسألة"، وذكَر الأبيات[1].

1– قال الدماميني في المصرية: "هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القَرْطَاجَنِّي، من قرطاجنة الأندلس، لا من قرطاجنة تونس، كان إمامًا بليغًا ريَّانَ[2] في علوم الأدب، نزل بتونس، وامتدح بها المنصور صاحب أفريقية أبا عبد الله محمد بن الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة. أخبرنا بالموجود من هذه القصيدة إجازةً شيخُنا قاضي القضاة مجد الدين إسماعيل ابن إبراهيم الكِنَاني الحنفي، والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغُماري [3] –رحمهما الله!– قالا: أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان، قال: أنشدنا حازم المذكور. والموجود

1. المغني 123.
2. في الأصل: فتحتان على النون بلا ألف.
3. عرَّفت بهما فيما سلف.



[من][1] هذه القصيدة نحو المائتين وعشرين بيتًا"، وأنشد من أول القصيدة ستة عشر بيتًا غير متصلة[2].

2- وقال في الهندية: "هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القرطاجني، بقاف مفتوحة، فراء ساكنة، فطاء مهملة، فألف، فجيم مفتوحة، فنون، فياء نسبة، [من] [3] قرطاجنة الأندلس، لا من قرطاجنة تونس، كان إمامًا بليغًا ريان من الأدب، نزل بتونس، وامتدح بها المنصور صاحب أفريقية، ومات حازم سنة أربع وثمانين وستمائة" [4]، ولم يذكر شيئًا من أول القصيدة.

3- وقال في المزج: "هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القرطاجني، بقاف مفتوحة، فراء ساكنة، فطاء مهملة، فألف، فجيم مفتوحة، فنون، فياء نسبة، من قرطاجنة الأندلس، لا من قرطاجنة تونس، كان إمامًا بليغًا ريان[5] من الأدب، نزل بتونس، وامتدح بها المنصور صاحب أفريقية أبا عبد الله محمد بن الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة. أخبرني بالموجود من هذه القصيدة إجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي، قال: أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن[6] عبد المهيمن

1. الأصل: في.
2. الحاشية المصرية 32ظ-33و.
3. الأصل: للنسبة إلى. والتصحيح من نسخة أخرى ومن المزج.
4. تحفة الغريب 38ظ-39و.
5. الأصل: ريانًا. وفي نشرة العسيلي: ريانًّا (كذا بشدة)، وقال في الهامش: "من ب و ط، وفي الأصل: ريان بالمنع من الصرف" (!) ص 478.
6. الأصل: عبد المهيمن محمد بن محمد عبد المهيمن. وزاد العسيلي (بن محمد) من نسخة ومن المطبوع، وقال في الهامش: "ساقط من الأصل"، وما في أصله هو الصواب.

الحضرمي[1]، قال: أخبرني ابن رُشَيد[2]، قال: أنشدني حازم. وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا إسماعيل بن إبراهيم الكناني الحنفي، والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن محمد الغُماري المالكي[3] –رحمهما الله تعالى!– قالا: أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان، قال: أنشدنا حازم المذكور. والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتًا" [4]. وأنشد من أول القصيدة ما أنشده في المصرية.

* * *

فيظهر من الموازنة بين هذه النصوص من الكتب الثلاثة في هذا الموضع:

• أنه في المصرية:

1– ذكر نسب حازم ونسبته وصفته ووفاته.

2– ومدْحَه لصاحب أفريقية مع التعريف بالممدوح.

3– وإسنادًا واحدًا له بالقصيدة.

4– وأبياتًا من أولها.

• وأنه في الهندية:

1– زاد ضبط النسبة بالحروف.

---

1. محدِّث أديب شاعر من أهل المغرب الأقصى، وتوفي بتونس (676–749). التعريف بابن خلدون 20 و38، وشجرة النور 220، وفهرس الفهارس 348/1 (ومولده ووفاته فيه مخالف لما في سائر المراجع)، وذكريات مشاهير رجال المغرب 1146/2.
2. محمد بن عمر الفهري (657–721) أديب رحالة، ولد بسَبْتة، ومات بفاس. الدرر الكامنة 111/4، وبغية الوعاة 199/1، وأزهار الرياض 347/2.
3. عرَّفت بهما فيما سلف.
4. المزج 189–190.

2- ونقص التعريف بالممدوح.

3- ونقص ذكر الأبيات من أول القصيدة.

• وأنه في المزج:

1- ذكر كل ما سبق في الحاشيتين.

2- وزاد إسنادًا آخر له بالقصيدة عن ابن خلدون.

(2) المثال الثاني

الهمزة للنداء أو الاستفهام:

• قال ابن هشام في بحث الألف المفردة: "وقد أجيز الوجهان (كون الهمزة للنداء والاستفهام) في قراءة الحَرَميَّين: ﴿أمَنْ هو قانت آناء الليل﴾[1]. وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)"[2].

1- قال الدماميني في المصرية: "قوله: وقد أجيز الوجهان... (إلخ): ليست هذه القراءة مختصة بالحرميين، بل قرأ بها أيضًا حمزة[3]. وصرح ابن عطية في تفسيره[4] بجواز الوجهين، واستظهر كون الهمزة فيها للاستفهام التقريري، ثم قال: والوجه الثاني أن يكون حرف نداء، والخطاب لأهل هذه الأوصاف، كأنه يقول [لصاحب][5] هذه الصفات: قل: هل يستوي. وهذا معنى صحيح، لكنه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده. قلت: فيه نظر، فإن المأمور بالقول في الآية السابقة – وهي: ﴿قل: تمتع﴾ هو النبي ﷺ وكذا هو المخاطب بقوله:

1. سورة الزمر الآية رقم 9.
2. المغني 18.
3. التيسير 439.
4. المحرر الوجيز 510/12.
5. الأصل: يقول أصحاب، والإصلاح من تفسير ابن عطية.

﴿قل: يا عبادي﴾، ﴿قل: إني أُمِرْتُ أن أعبد الله﴾، ﴿قل: إني أخاف إن عصيت ربي﴾، ﴿قل: إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم﴾ [1]. ولا شك أن الصفات المذكورة في قوله –تعالى: ﴿أمن هو قانت آناء الليل ساجدًا وقائمًا يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه﴾ يمكن جعلها للنبي ﷺ بل هو الأجدر بها قطعًا، ففي ندائه بذلك تنويه بشأنه، وثناء عليه، فيكون المعنى: يا من هو حائز لهذه الصفات الجميلة، والأسماء الجليلة، قل: كذا، قل: كذا، فما قبل هذه الآية وما بعدها مناسب لها، لا أجنبي عنها، والله –تعالى– أعلم. قوله: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) – قال ابن الصائغ: الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من منفرد لم يقع إلا في محل واحد، كـ ﴿ضِيزَى﴾[2] و﴿الزَّبانية﴾[3] و﴿العِهْن﴾[4]. قلت: لا يشبه هذا ما الكلام فيه، فإن البحث في كلمة قرآنية تتردد بين معنيين، لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر، كالهمزة في الآية، حيث ترددت بين أن تُجعل للاستفهام، وله نظائر في الكتاب العزيز، وأن تجعل للنداء، ولا نظير له فيه، فأين هذا من ﴿ضِيزَى﴾ وما ذكر معه؟"[5].

2– وقال في الهندية: "قوله: في قراءة الحرميين... (إلخ)، أقول: يعني بتخفيف الميم، وليست هذه القراءة لهما خاصة كما يشعر به كلامه، بل قرأ بذلك حمزة أيضًا. قوله: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)، أقول:

1. سورة الزمر الآيات 8–15.
2. سورة النجم الآية 22.
3. سورة العلق الآية 18.
4. سورة القارعة الآية 5.
5. الحاشية المصرية 6و–6ظ.



اعترضه ابن الصائغ الحنفي من معاصري المصنف –وقد أدركت أنا هذا المعترض– فقال: الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر، فكم في القرآن من مفرد لم يقع إلا في محل واحد، كـ ﴿ضِيزَى﴾ و﴿الزَّبانية﴾ و﴿العِهْن﴾. قلت: هذا لا يشبه ما الكلام فيه، فإن البحث في كلمة قرآنية تتردَّد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر، فأين هذا من ﴿ضِيزَى﴾ وما ذكر معه؟"[1].

3– وقال في المزج: "وقد أجيز الوجهان وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام في قراءة الحرميين نافع المدني وابن كثير المكي قولَه –تعالى– في سورة الزمر: ﴿أمَن﴾ بميم واحدة خفيفة ﴿هو قانت﴾ أي قائم بوظائف العبادات ﴿آناء الليل﴾ أي ساعاته، واحدها: إِنْو بكسر الهمزة وسكون النون، أي كحِمْل. قلت: وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف، بل قرأ بها حمزة أيضًا. وكون الهمزة فيه أي في هذا الكلام للنداء هو قول الفراء من الكوفيين ويبعده إما من الإبعاد أو من التبعيد، والثاني أولى لمناسبة قوله بعد: ويقرّبه، فإنه من التقريب أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) هذا فاعل الفعل من (يبعده)، أي ويبعد قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغير (يا)، فجَعْلُ الهمزة هنا للنداء حَمْلٌ على ما لم يقع له نظير في القرآن مع إمكان السلامة منه، وهو بعيد. قال بعض من عاصر المصنف: الإبعاد بمجرد ما ذَكر لا يظهر، فكم في القرآن من مفرد لم يقع إلا في محل واحد كـ ﴿ضِيزَى﴾ و﴿الزَّبانية﴾ و﴿العِهْن﴾. قلت: هذا لا يشبه ما الكلام فيه، فإن البحث مفروض في كلمة قرآنية تتردَّد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر كالهمزة في الآية، حيث تردَّدت بين أن تُجعَل للاستفهام –وله في التنزيل نظائر– وأن تُجعَل للنداء ولا نظير له فيه، فأين هذا من ﴿ضِيزَى﴾ ونحوه. وفي تفسير ابن

1. تحفة الغريب 4ظ–5و.

عطية تجويز الوجهين، لكنه أبعد وجه النداء بأنه أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده. قلت: وفيه نظر، لأن المأمور بالقول في الآية السابقة –وهو: ﴿قل: تمتع﴾ – هو النبي ﷺ وكذا هو المخاطب بقوله: ﴿قل: يا عبادي﴾، وقوله: ﴿قل: إني أمرت أن أعبد الله﴾، وقوله: ﴿قل: إني أخاف إن عصيت ربي﴾، وقوله: ﴿قل: إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم﴾، فما بعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها "[1].

* * *

وبالموازنة بين هذه النقول في هذا الموضع نجد:

• أنه في المصرية:

1- أخذ على المصنف ترك نسبة القراءة إلى حمزة.

2- ونقل رأي ابن عطية في الآية ونقَدَه.

3- ونقل قول ابن الصائغ ورده.

• وأنه في الهندية:

1- أورد على المصنف ترك نسبة القراءة إلى حمزة.

2- ونقص ذكر رأي ابن عطية.

3- وذكر قول ابن الصائغ والرد عليه، وزاد قوله: "وقد أدركت أنا هذا المعترض".

• وأنه في المزج:

1- زاد كلمات في إيضاح كلام المصنف.

2- وزاد احتمال أن يكون قوله: "ويبعده" من الإبعاد أو من التبعيد ورجَّح الثاني.

1. المزج 20.

3- وذكر نسبة القراءة إلى حمزة.

4- وذكر رأي ابن الصائغ ولم يسمه، ولكن قال: "قال بعض من عاصر المصنف"، ولم يذكر إدراكه له.

5- وذكر رأي ابن عطية، ونقص منه معنى التقرير.

(3) المثال الثالث

دلالة (ثم) على الترتيب:

قال المصنف في مبحث (ثُمَّ): "وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسُّكًا بقوله -تعالى-: ﴿خلَقَكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾[1]... (وذكر آيات) وقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ"[2].

1- قال الشارح في المصرية: "وقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ

في كثير من نسخ هذا الكتاب: ثم ساد، وبعضها مقروء على المصنف وعلى ولده، والصواب إثباتها[3] كما هو في بعض النسخ لضرورة إقامة الوزن"[4].

2- وقال في الهندية: "قال: وأما الترتيب فخالف... (إلخ)، أقول: هكذا ثبت في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وهو سهوفي التلاوة

1. سورة الزمر الآية 6.
2. المغني 159، والآية والبيت في نسخة المبارك هكذا على الصواب، وسلف الكلام على البيت.
3. أي (قد).
4. الحاشية المصرية 40و.

بلا شك، وما أظنه قصد بالتلاوة إلا الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها: ﴿هو الذي﴾، وإنما هي: ﴿خلَقَكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾، وأما الآية التي فيها: ﴿هو الذي خلقكم﴾ فهي في الأعراف، وليس فيها (ثم)، وإنما هي هكذا: ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها﴾[1]. قال: ﴿ذلكم وَصَّاكم به لعلكم تتقون. ثم آتينا موسى الكتاب﴾[2]، أقول: هذا موضع العطف، فكان حقه أن يقول: وبقوله تعالى. ووجه التمسك بهذه الآية أن الخطاب فيها لهذه الأمة و﴿آتينا موسى الكتاب﴾ كان سابقًا على ذلك. قال: وقوله:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ

أقول: هو بسكون الهاء من (جده)، والبيت من بحر الخفيف، ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات (قد) بعد (ثم)، وسقطت سهوًا في بعض النسخ المعتمدة. ووجه التمسك بالبيت واضح، لأن سيادة الأب قبل سيادة الابن، وسيادة الجد قبل سيادة الأب، فالشاهد فيه في موضعين"[3].

3- وقال في المزج: "هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وهو سهو في التلاوة بلا شك، وما أظنه قصد بالتلاوة إلا الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها: ﴿هو الذي﴾، وإنما هي: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج﴾، أي ذكر وأنثى من الإبل والبقر والضأن والمعز كما بيَّن في سورة الأنعام، وأما الآية التي فيها: ﴿هو الذي خلقكم﴾ فهي في سورة الأعراف، وليس فيها (ثم)، وإنما هي هكذا:

---

1. سورة الأعراف الآية 189.
2. سورة الأنعام الآيتان 153-154.
3. تحفة الغريب 49ظ-50و.

﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها﴾. والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين ﴿هو الذي﴾ وكلمة (ثم)، والاستشهاد حاصل بآية الزمر، فإن خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية، فثبت أن (ثم) استُعملت بمعنى الواو مجازًا للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، قالوا: ولمطلق العطف، و(ثم) لعطف مقيَّد، والمطلق داخل في المقيد، فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تُستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكًا بهذه الآية... (وعلق على الآيات الأخرى) وقولِ الشاعر بالجر، أي وتمسكًا بقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدُّهْ

بسكون الهاء، والبيت من بحر الخفيف، ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات (قد) بعد (ثم)، وسقطت سهوًا في بعض النسخ المعتمدة، ووجه الاستشهاد به واضح، لأن سيادة الأب قبل سيادة الابن، وسيادة الجد قبل سيادة الأب، فالشاهد فيه في موضعين" [1].

* * *

ويظهر من هذه النقول:

• أنه في المصرية:

1- زيادة أن الخطأ في إنشاد البيت فيما هو مقروء على المصنف وابنه من النسخ.

2- وأنه ليس فيها التعليق على الخطأ في تلاوة الآية.

• وأنه في الهندية:

1- زيادة التعليق على الخطأ في تلاوة الآية.

1. المزج 243.

2- والاكتفاء بوصف النسخ التي وقع فيها الخطأ في إنشاد البيت بالمعتمدة دون ذكر أنها مقروءة على المصنف وابنه.

3- وزيادة بعض الكلام على البيت من ذكر وزنه ووجه الاستشهاد به.

- وأنه في المزج ذكر كل ما سلف مع زيادة إيضاح في العبارة، وتعليق على الشواهد، غير أنه لم يذكر أن الخطأ في إنشاد البيت وقع في نسخ مقروءة على المصنف وابنه.

الخلاصة:

والحاصل مما سلف أن المزج جمع ما في الحاشيتين السابقتين مع زيادات كثيرة وإيضاح، وتسقط منه أشياء قليلة جاءت فيهما أو في إحداهما.

وبهذا يمكن أن يقال: في كل من الكتب الثلاثة انفراد، وأجمعها الأخير لولا أنه لم يكتمل، والهندية أوسع في تفسير اللغة والشواهد من المصرية، وفي المصرية لباب ما انتقده على المصنف، وتنفرد بفوائد ليست في الهندية، وليست في المزج فيما لم يبلغه المزج من شرح الكتاب كما هو واضح، هذا مع أنها أقل الثلاث شهرة ونُسَخًا.

المراجع

1. آثار ابن هشام الأنصاري. تصنيف واستدراك وتحقيق نسبة. جابر السريّع. نشر خاص على الإنترنت. شعبان 1441هـ.
2. ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. الدكتور علي فودة نيل. جامعة الملك سعود. الرياض. 1406=1985.
3. أجوبة في الاستدلال بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية، للبلقيني وابن خلدون، تحقيق الدكتور بدر العمراني، مجلة قطر الندى، مركز نجيبويه للمخطوطات، الدار البيضاء، المغرب، العدد الثاني سنة 1429هـ=2008م.
4. ارتشاف الضرب. من كلام العرب. لأبي حيان. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1418=1998.
5. الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية. مكاتبة بين الدماميني والبُلْقِيني. تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوَّام. عالم الكتب. بيروت. 1418= 1998.
6. الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي. تحقيق عبد الإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم محمد وأحمد الشريف. مجمع اللغة العربية. دمشق. 1407=1987.
7. الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1408=1988.
8. الأعلام. للزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. ط9. 1990.
9. الاقتراح في أصول النحو. للسيوطي = الإصباح في شرح الاقتراح. للدكتور محمود فجال. دار القلم. بيروت. 1409=1989.
10. أمالي ابن الحاجب. تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة. دار الجيل. بيروت. 1409 =1989.
11. أمالي ابن الشجري. تحقيق الدكتور محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1423=1992.
12. إنباء الغمر. بأبناء العمر. لابن حجر. تحقيق الدكتور حسن حبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1418=1998.
13. الانتصاف من الكشاف. لابن المنيّر. بحاشية الكشاف.
14. الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف. بغداد. 1402=1982.
15. البحر المحيط. لأبي حيان. مطبعة السعادة. القاهرة. 1328=1910.
16. البدر الطالع. بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني. تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري. دار الفكر. دمشق. 1419=1998.

17. بغية الوعاة. في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة. 1384=1964.
18. تاج العروس. من جواهر القاموس. للزَّبيدي. المطبعة الخيرية. القاهرة. 1306.
19. تاريخ الأدب العربي. لبروكلمان. ترجمة جماعة. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. القاهرة. 1999.
20. تحفة الغريب. في الكلام على مغني اللبيب. (1) مخطوط بمكتبة الأزهر برقم خصوصي 3225 وعمومي 42552 (2) ومخطوط بمكتبة الأزهر برقم خصوصي 3392 وعمومي 49026. وأشير إليه برقم (2) ، وفي الأول خرم سددته بهذا. وقد نشرت الكتاب دار عالم الكتاب الحديث في الأردن سنة 2011م في أربعة أجزاء، الأولان بتحقيق محمد بن مختار اللوحي، والآخران بتحقيق محمد عبد الله عنضور. ونشرته دار السلام في القاهرة سنة 2022م بتحقيق د. محمد عاطف التَّرَّاس.
21. التذييل والتكميل. في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان. تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ودار إشبيليا. الرياض. عشرون جزءًا نشرت بين سنتي 1418هـ = 1997م – 1444هـ = 2022م.
22. تسهيل الفوائد. وتكميل المقاصد. لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي. القاهرة. 1397=1967.
23. التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا. لابن خلدون. تحقيق محمد بن تاويت الطنجي. لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة. 1370=1951.
24. التلخيص في علوم البلاغة. للخطيب القزويني. تحقيق عبد الرحمن البرقوقي. المكتبة التجارية. القاهرة. 1350=1932.
25. تمهيد القواعد. بشرح تسهيل الفوائد. لابن ناظر الجيش. تحقيق جماعة. دار السلام. القاهرة. 1428=2007.
26. التيسير في القراءات السبع. للداني. تحقيق الدكتور حاتم الضامن. مكتبة الصحابة. الشارقة. 1429=2008.
27. جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة. 1389=1969.
28. الجنى الداني. في حروف المعاني. لابن أم قاسم المرادي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط 2. 1403=1983. ثم نشرته وزارة الأوقاف القطرية سنة 2020م بتحقيق أحمد خليف الأعرج.
29. حاشية الأمير على مغني اللبيب. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. بغير تاريخ.

30. حاشية التفتازاني على الكشاف. مخطوط بمكتبة أوقاف طرابلس برقم 112.
31. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. مطبعة المشهد الحسيني. القاهرة. 1386.
32. الحاشية المصرية على مغني اللبيب. للدماميني. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 291 نحو تيمورية، ونسخة مراد ملا برقم 1709 بعنوان: شرح مغني اللبيب، ونسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم 2157، بعنوان: التعليقة المصرية.
33. حسن المحاضرة. في أخبار مصر والقاهرة. للسيوطي. تحقيق الدكتور علي محمد عمر. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1428=2007.
34. حواشي ابن هشام على التسهيل. مخطوط في مكتبة مراد ملا. مجلدان مرقومان: 1658 و1659.
35. خزانة الأدب. ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط3. 1409=1989. وطبعة بولاق. القاهرة. 1299=1881.
36. خزانة الأدب. وغاية الأرب. للحموي. تحقيق كوكب دياب. دار صادر. بيروت. ط2. 2005م.
37. الخصائص. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. القاهرة. 1371=1952.
38. دراسات لأسلوب القرآن الكريم. لمحمد عبد الخالق عضيمة. مطبعة السعادة. القاهرة. 1392=1972.
39. دُرَّة الحجال. في أسماء الرجال. لابن القاضي. تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. مكتبة دار التراث. القاهرة. 1970.
40. دُرَّة الغواص. في أوهام الخواص. للحريري. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر. القاهرة. 1970.
41. دُرَر العقود الفريدة. في تراجم الأعيان المفيدة. للمقريزي. تحقيق الدكتور محمود الجليلي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1423=2002.
42. الدُّرَر الكامنة. في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. 1932.
43. دلائل الإعجاز. لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1410=1989.
44. الدليل الشافي على المنهل الصافي. لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية. القاهرة. تحقيق فهيم محمد شلتوت. ط2. 1998.
45. ديوان امرئ القيس. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ط5. 1990.
46. ديوان حسان بن ثابت. تحقيق الدكتور وليد عرفات. دار صادر. بيروت. 1974.

47. ديوان ذي الرمة. تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح. مجمع اللغة العربية. دمشق. 1392=1972.
48. ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. القاهرة. 1380=1960.
49. ديوان الفرزدق. شرح عبد الله الصاوي. المكتبة التجارية. القاهرة. 1354= 1936.
50. ديوان المتنبي بشرح الواحدي. تحقيق فريدرخ ديتريصي. برلين. 1277=1861.
51. ديوان أبي نواس. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي. مطبعة مصر. 1953. وتحقيق إيفالد فاغنر. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. بيروت. ط2. 1422=2001.
- ديوان هدبة بن الخشرم = شعر هدبة بن الخشرم.
52. رسالتان في أصول النحو: إمتاع الأسماع بما قيل في إجراء ألفاظ رواة الحديث مجرى السماع، ووسيلتي وشافعي في ثبوت الاستدلال بألفاظ الإمام الشافعي. لأحمد بابا التُّنْبُكْتي. تحقيق أحمد فتحي البشير. مركز تراث. القاهرة. 2020م.
53. رصف المباني. في شرح حروف المعاني. للمَالِقِي. تحقيق الدكتور أحمد الخراط. مجمع اللغة العربية. دمشق. 1395=1975.
54. روح المعاني. في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للآلوسي. مكتبة الحسين التجارية. القاهرة. بغير تاريخ.
55. الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. للسهيلي. تحقيق عبد الرحمن الوكيل. دار الكتب الإسلامية. القاهرة. 1387=1967.
56. السلوك. في معرفة دول الملوك. للمقريزي. تحقيق محمد مصطفى زيادة. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. 1936م.
57. شجرة النور الزكية. في طبقات المالكية. لمحمد مخلوف. المطبعة السلفية. القاهرة. 1349.
58. شذرات الذهب. في أخبار من ذهب. لابن العماد. مكتبة القدسي. القاهرة. 1350.
59. شرح أبيات مغني اللبيب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق. دار المأمون. دمشق. 1393=1973.
60. شرح أشعار الهذليين. للسكّري. تحقيق عبد الستار فرّاج. مكتبة العروبة. القاهرة. 1384=1975.
61. شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون. دار هجر. القاهرة. 1410=1990.
62. شرح الجمل. لابن عصفور. تحقيق الدكتور صاحب أبي جناح. بغداد. 1400= 1980.

63. شرح الحماسة. للأعلم الشَّنْتَمَري. تحقيق الدكتور علي حمّودان. مركز جمعة الماجد. دبي. 1413=1992.
64. شرح الحماسة. للتبريزي. مطبعة بولاق. القاهرة. 1296=1878.
65. شرح الحماسة. للمرزوقي. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة. القاهرة. 1371=1951.
66. شرح الرضي على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. جامعة بنغازي. 1393= 1973.
67. شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. 1982.
68. شرح المفصل. لابن يعيش. المطبعة المنيرية. القاهرة. 1928.
69. شرح هاشميات الكميت. لأبي رياش القيسي. تحقيق الدكتور داود سلّوم والدكتور نوري حمّودي القيسي. عالم الكتب. بيروت. ط2. 1406=1986.
70. شعر النَّمِر بن تَوْلَب. تحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي. مطبعة المعارف. بغداد. 1969.
71. شعر هُدْبة بن الْخَشْرَم. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. ط2. دار القلم. الكويت. 1406=1986.
72. الشعر والشعراء. لابن قتيبة. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف. القاهرة. ط2. 1966.
73. شواهد التوضيح والتصحيح. لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك. تحقيق الدكتور طه محسن. وزارة الأوقاف. بغداد. 1405=1985. ثم نشرته دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة 2011م بتحقيق عبد الله ناصير.
74. الصحاح. للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. 1407=1987.
75. الضوء اللامع. لأهل القرن التاسع. للسخاوي. مكتبة القدسي. القاهرة. 1353.
76. طبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدين السبكي. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة. 1383=1964.
77. طبقات صلحاء اليمن. لعبد الوهاب بن عبد الرحمن البُرَيْهي. تحقيق عبد الله الحبيشي. مكتبة الإرشاد. صنعاء. ط2. 1994.
78. طبقات فحول الشعراء. لابن سلاّم. تحقيق محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة. 1394=1974.
79. عروس الأفراح. في شرح تلخيص المفتاح. لبهاء الدين السبكي. مطبعة بولاق. القاهرة. 1317=1899.

80. العيون الغامزة. على خبايا الرامزة. للدماميني. تحقيق الحساني حسن عبد الله. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط2. 1415=1994.
81. غُنْية الأريب. عن شروح مغني اللبيب. لمصطفى رمزي. مخطوط بمكتبة نور عثمانية بإستانبول برقم 4600.
82. غيث الأدب الذي انسجم. في شرح لامية العجم. تحقيق عبد السلام الهمالي سعود. الدار المالكية. تونس. 2021.
83. فتاوي السبكي. مكتبة القدسي. القاهرة. 1356.
84. فهرس الفهارس والأثبات. ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. للكَتَّاني. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1402=1982.
85. فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت. 1973.
86. القاموس المحيط. للفيروزبادي. مطبعة بولاق. القاهرة. 1272=1855.
87. الكامل. للمبرد. تحقيق الدكتور محمد الدالي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط 2. 1418=1997.
88. الكتاب. لسيبويه. مطبعة بولاق. القاهرة. 1316=1887.
89. كتاب الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. مركز البحث العلمي وإحياء التراث. مكة المكرمة. 1400=1980.
90. كتاب الشعر. لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1408=1988.
91. الكشاف عن حقائق التنزيل. وعيون الأقاويل. في وجوه التأويل. للزمخشري تحقيق مصطفى حسين أحمد. المكتبة التجارية. القاهرة. 1354.
92. كشف الظنون. عن أسامي الكتب والفنون. للحاج خليفة. وزارة المعارف التركية. إستانبول. 1941.
93. اللباب. في تهذيب الأنساب. لابن الأثير. دار صادر. بيروت. ط3. 1414= 1994.
94. مجمع الأمثال. للميداني. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. القاهرة. 1398=1978.
95. المجمع المؤسِّس. للمعجم المفهرِس. لابن حجر ، تحقيق محمد الميايديني. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1417=1996.
96. المحرر الوجيز. في تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية. تحقيق عبد الله الأنصاري والسيد عبد العال. دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. 1991.
97. المذكر والمؤنث. لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. ج1 : 1401 = 1981 وج2 : 1419 = 1999.

98. المزج = شرح مغني اللبيب. للدماميني. المطبعة البهية. القاهرة. 1305=1887. بحاشية المنصف من الكلام. وتحقيق الدكتور عبد الحافظ العسيلي. مكتبة الآداب. القاهرة. 1429=2008.

99. المسائل البغداديات. لأبي علي الفارسي. تحقيق صلاح الدين السنكاوي. وزارة الأوقاف. بغداد. 1983.

100. المستقصى في أمثال العرب. للزمخشري. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. 1381= 1962.

101. مصابيح الجامع. الدماميني. تحقيق نور الدين الطالب. وزارة الأوقاف القطَرية. الدوحة. 2009.

102. المعارف. لابن قتيبة. تحقيق الدكتور ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط 6. 1992.

103. معاني القرآن. للزجاج. تحقيق عبد الجليل شلبي. عالم الكتب. بيروت. 1408 =1988.

104. معجم البلدان. لياقوت. دار صادر. بيروت. 1986.

105. معجم المطبوعات العربية والمعربة. لإلياس سركيس. مطبعة سركيس. القاهرة. 1346 =1928.

106. مختار الصحاح. للرازي. مخطوط بخط مؤلفة في مكتبة مراد ملا برقم 1788.

107. مغني اللبيب. عن كتب الأعاريب. لابن هشام. تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. بيروت. ط3. 1972. وهذه هي الطبعة المرجوع إليها في البحث. وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني. القاهرة. بغير تاريخ. وتحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة. الكويت. 1421=2000. ومخطوط منسوب إلى خط المؤلف في جامعة طهران برقم 1747. ومخطوط في مكتبة جار الله برقم 1971. ومخطوط في المتحف البريطاني برقم 6671.

108. مفتاح العلوم. للسكاكي. تحقيق نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2. 1987.

109. المفصل. للزمخشري. القاهرة. 1323=1905.

110. المقتضب. للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1385.

111. المقرب. لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف. بغداد. 1971.

112. الملل والنحل. للشهرستاني. تحقيق محمد سيد كيلاني. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. 1387=1967.

113.المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. 1373=1954.

114. المنصف من الكلام. على مغني ابن هشام. للشُّمُنِّي. المطبعة البهية. القاهرة. 1305=1887.

115.المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. لابن تغري بردي. تحقيق محمد محمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1984.

116.نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. جامعة قاريونس. بنغازي. 1398=1978.

117.نزول الغيث الذي انسجم. للدماميني. تحقيق عبد السلام الهمالي سعود. الدار المالكية. تونس. 2016.

118.نسب قريش. للزبيري. تحقيق تحقيق ليفي بروفنسال. دار المعارف. القاهرة. ط4. 1999.

119.النشر. في القراءات العشر. لابن الجزري. تحقيق الشيخ علي الضباع. المكتبة التجارية. القاهرة. بلا تاريخ. ثم نشرته وزارة الأوقاف القطرية سنة 2015م بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

120. نيل الابتهاج. بتطريز الديباج. للتنبكتي. تحقيق الدكتور عبد الحميد الهرامة. دار الكاتب. طرابلس الغرب. ط2. 2000.

121.هدية العارفين. لإسماعيل البغدادي. وزارة المعارف. إستانبول. 1941.